ترجمة بروتوكول جلسة حكومة الاحتلال لمناقشه اتفاق اعلان المبادئ بتاريخ 30/8/1993

كعادة حكومة الاحتلال والعديد من الحكومات فإنها تفرج عن بعض مواد الأرشيف بعد مرور مدة من الزمن تقدرها، وغالبا ما تكون عشرات السنين، أفرجت حكومة الاحتلال عن أرشيف جلسة الحكومة التي ناقشت اتفاق اعلان المبادئ، وكانت المفاوضات قبل ذلك قد توصلت الى اتفاق لكن لم يحصل توقيع ليتم عرضه على الحكومة للمصادقة عليه.

في هذه الأوراق نقدم ترجمة حرفية لتفاصيل الاجتماع لكي يطلع عليه القارئ الكريم، مع ملاحظة:

- قسمنا اللقاء الى عدة حلقات لأنه طويل جدا
- تركنا الترجمة دون أي تعليق
- فور افراج الأرشيف عن اللقاء بدأت بعض الجهات الصهيونية بتحليله والتعليق عليه، سنقوم بنشر بعض هذه التعليقات لاحقا...

نسأل الله القبول

ترجمة
محمد صبحة / مدير مركز الميدان

سري

بروتوكول

اجتماع مجلس الوزراء 1993/69

الإثنين, 30.8.9314 - Elul 5753

19:00في أمانة مجلس الوزراء) صفحة

الوزراء الحاضرون:

ي. رابين - الرئيس، س. ألوني، ب. بن إليعازر، أ. برعام،
أ. درعي (اعتبارا من الساعة 19:35)، م. هاريش، د. ليباي،
نمير، س. بيريز، ي. زبان، ي. زور، ي. قيصر،
أ. روبنشتاين، ه. رامون، أ. شوهات، م. شحال،
س. شيتريت، ي. ساريد

حاضر أيضا :

ر. بينشاسي - نائب وزير الشؤون الدينية (ابتداء من الساعة 19:30)
ي. بيلين – نائب وزير الخارجية
م. غور – نائب وزير الدفاع
الفريق أ. باراك - رئيس الأركان
أ. هابر - مدير مكتب رئيس الوزراء
ي. سينغر - مستشار قانوني، وزارة الخارجية
اللواء د. ياتوم – السكرتير العسكري لرئيس الوزراء ووزير الدفاع
أ. روبنشتاين - سكرتير الحكومة

مشروع إعلان مبادئ مع الفلسطينيين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين:

مجلس الوزراء يجتمع اليوم لمناقشته بعد إعطاء الوقت للوزراء لمراجعة المواد. وأود أن أبدأ بالقول إن هذا ليس اتفاقا بسيطا. كل اتفاق حكم ذاتي كان معقدا بحكم الظروف، ليس في نصه، ولكن في كيفية ترجمته على أرض الواقع، في واقع معقد .

من الواضح، إذا كنا نتفاوض مع أنفسنا، أنا متأكد من أن الصياغة كانت أفضل بكثير. لا توجد فيه أيضا تراكيب عاطفية (أصيغ كلماتي بعناية). ولكن عليك أن ترى كل المكونات المختلفة، من منظور أكثر شمولا .

ما هي بدائلنا؟ لدينا اثنين

البدائل: الذهاب مع السوريين – هذا الامر لم يتم إنجازه بعد في هذه المرحلة، حتى مقابل الانسحاب بشكل عام، سنحصل على سلام بحسب فهمنا نحن. من الممكن جدا أن يكون هذا في المستقبل. هناك الموضوع الفلسطيني، الذي من الواضح أن الحديث يدور عن اتفاق مؤقتا وواضحا، وأن المفاوضات هذه المرة لم تكن مع الوفد *(يقصد القادم من داخل الأرض المحتلة)*، لأن الوفد مجرد واجهة - واجهة للفاكسات والهواتف لتونس. ليس لديه أي قوة ذاتية. لمدة عام كنت آمل أن يخرج شيء منهم. لا يوجد خيار، لقد توصلت إلى استنتاج، أن الحديث معهم لوحدهم من المستحيل أن ينجح.

في الواقع، أصبحت المفاوضات في واشنطن مفاوضات مع الأمريكيون، كوسطاء بيننا وبين الفلسطينيين. الورقة أمريكية الاولى، الورقة الأمريكية الثانية، - في الواقع كانت الورقة، التي أصبحت أساسا للمفاوضات مع الفلسطينيين - ولم يحقق أي شيء.

بالطبع، يمكنك أن تأتي وتقول إن علينا الانتظار، وربما سنحقق شيئا مع الوفد، لكن كان من الواضح أن تونس، وخاصة عرفات إذا لم يكن مشارك في

المفاوضات، لن يسمح بأي تقدم. وقوة حق النقض الذي يتمتع به فوق كل شك. وقوة ELIVERY فقط المستقبل سيثبته .

أضيف وأقول: مع السوريين، هذا ليس ناضجا للإنجاز. أكثر من ذلك، مع السوريين غير قابل للتكرار. أفترض أن هناك خطر وقوع حوادث مؤسفة مع السوريين أصغر حجما، ولكن يجب ألا يكون هناك سوء فهم، السوريون لا يتحدثون عن أي شيء أقل من الانسحاب الكامل .

في مقابل سلام ليس سلامنا بعد. ربما يكون، أنهم في المستقبل سوف يقتربون منه، هناك علامات على ذلك، لكنها غير موجودة اليوم. مع الفلسطينيين، يمكن أن تكون هناك تطورات إيجابية، ولكن يمكن أن تكون سلبية أيضا. كل شيء يحتمل الوجهين. فعليا هذه الاتفاقية كما قرأتها، لديها. اتفاق اعلان المبادئ البداية تكون من غزة واريحا فعليا، في يهودا والسامرة، يبقى الوضع على ما هو عليه إلى حد ما، ربما التمكين المبكر، على الأقل للأشهر التسعة الأولى.

أريد أن أؤكد، لم يتم منحهم "الولاية القضائية" تلقائيا، يتم منحه فقط للمجلس. وما دام لا يوجد مجلس، فلا توجد ولاية قضائية.

تقديري هو أن فرص إجراء الانتخابات ضئيلة وليست ذلك من قبيل الصدفة - وأعتقد، بحكمة كافية - تبدأ ساعة الخمس سنوات في وضع علامة التوقيع على اتفاق اعلان المبادئ وليس بعد الانتخابات، حتى لا نستعجل الانتخابات.
الاختبار، في رأيي، كما أراه هو: **إلى أي مدى يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية في غزة أن تسيطر على حماس.**

نائب الوزير ي. بيلين: خمس سنوات من لحظة الانسحاب وليس التوقيع.

وزير الخارجية س. بيريز: هذا ستة أشهر.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين: لم أعد أتذكر، كنت مستعدا لذلك أيضا. إنه ليس الشيء المقلق. علينا أن نحاول بناءه - والكثير يعتمد الآن ليس على الأعمال الورقية، ولكن على المعالجة المستمرة للتفاصيل والترجمة على الارض - هل يمكننا إدارة ذلك كاختبار في غزة، في وضع لا نهمل فيه السيطرة الكاملة على يهودا والسامرة. أقترح الفصل بين ما هو مكتوب على الورقة وبين كيف يجب أن نجعله واقعا.

هناك نقطة، ربما سيوضحها شمعون لاحقا، الشعور لدى البعض- وهذا صحيح أيضا- أن الورق مبني عمليا في اتفاق اعلان المبادئ على ما نقدمه. هناك عدد قليل جدا من الالتزامات عليهم. هناك محاذير لما هو موجود في اتفاق اعلان المبادئ، في دقائق تحدثنا وأخبرني شمعون أنه سيكون هناك إعلان من جانبهم حول وقف الإرهاب، مع التوقيع. أنا لا أعرف كيف تمت صياغته وإلى أي مدى هو جزء من المسألة.

وزير الاتصالات ووزير العلوم والفنون س. ألوني: منع استخدام القوة.

وزير الخارجية س. بيريز: وقف أعمال العنف.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين: آمل أن يكون هذا شرطا ونحتاج إلى معرفة ما هو هذا الاعلان. هل هو نص؟ من يعلن هذا؟ هل يظهر أيضا كتابة، مرتبط بالأمر؟ هذا ليس جاهز بشكل نهائي.

في ظل الظروف القائمة، هذا هو الاتفاق الذي تم التوصل إليه. نحن في حالة "خذ أو اترك"، لا تنفع التحسينات. هناك خيارات، في نفس الأقسام التي يتم تقديمها للمفاوضات، ضمن الإطار العام، فيما يتعلق بالتكوين والسلطات في المجالات الاقتصادية وغيرها.

وزير الاتصالات ووزير العلوم والفنون س. ألوني: الأمر متروك للجان.

وزير العدل د. ليباي: اتفاقيات وليست لجان.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين: بعد ذلك بالطبع، في جميع القضايا الأمنية. هناك أشياء شاملة، والتي أصررنا عليها – بدأ هذا في واشنطن - مثل أطروحة الإسرائيليين. ما الذي يعطيه الاهتمام بالإسرائيليين أو المسؤولية تجاه الإسرائيليين؟ في الواقع، الوصول إلى الجميع مكان يتجول فيه إسرائيلي ويكون مسؤولا عن عدم إيذائه، أو في حالة إصابته، للعلاج عن. هذا تفسير سيتعين علينا تحديده على أرض الواقع.

وزير الاتصالات ووزير العلوم والفنون س. ألوني: هل ستركض وراءه إلى أريحا؟

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين: بالتأكيد. إذا هاجموا إسرائيليا.. إذا هاجموا فلسطينيا فهذا مشكلتهم.

وزير الاتصالات ووزير العلوم والفنون س. ألوني: وإذا كان الإسرائيلي هو المعتدي؟

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين: يتم متابعته.

وزير النقل ج. قيصر: ماذا يحدث إذا قام إسرائيلي بإيذاء فلسطيني؟

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين: أصدقائي، العمل معقد للغاية - حوادث الطرق، في أي محاكم يتم محاكمتهم، السرعة المفرطة، سرقة السيارات. هناك أشياء، في مثل هذا الواقع، ليس لديها حلول سلسة. لأن فكرة الحكم الذاتي بأكملها، النظام الوسيط، هي فكرة معقدة. هو تم اختراعه عندما لم يكن هناك أي مستوطنة يهودية تقريبا في المناطق، عندما كان الأمر برمته أكثر بساطة من ذلك. "الاستيطان اليهودي" وخاصة في المناطق المكتظة بالسكان، عقد الحياة - كان هذا هو غرضه السياسي-. كان هذا استيطان سياسي وليس أمنى. دون أي مساهمة في الأمن (أود أن أقول العكس تقريبا، لكنني لن أقول ذلك). يأتون إلى هنا للتظاهر، لكن الجيش الإسرائيلي وجنود الاحتياط يحرسون بلداتهم، وليس هم من "يحرسها". *(يقصد المستوطنين)*

لذلك، لا أستخف بالصعوبات والصياغة سيتم نشرها، سيكون هناك ما يمكن قوله لجميع أنواع الناس. ولكننا مجبرون على أن نرى الصورة الشاملة الكبيرة وبدائلنا.

قلت أيضا اليوم في اجتماع الائتلاف - لقد أخرجنا التنسيق لمدريد من المسار قليلا. هو اتفاق مع شريك واحد، دون شروط للشركاء الآخرين؛ وكان هناك اثنان منهم فقط: السوريون، غير واضح حتى الآن أنه ليس لديهم شروط، وبالتأكيد لا بالنسبة للبنانيين، ليس واضحا بشأن الفلسطينيين أيضا - قالوا إن لديهم شروطا وأنا لا أعرفها. لا أريد أن أقول إن الفلسطينيين لديهم حق النقض (الفيتو) على السوريين. لكنهم قالوا بدون ذكاء لكريستوفر: ما كان مسموح للسادات – هو ما تناقشنه اليوم، ما حصله السادات عبر السلام - لماذا نحن ممنوعون منه؟

لذلك، سنرى ما إذا كان الفلسطينيون سيصمدون أمام ضغوط العالم العربي. في الواقع، كان الأردن سعيدا بسياسة عدم إحراز تقدم في المفاوضات (دون أن يقولوا ذلك)، خاصة مع الفلسطينيين. من ناحية أخرى، لم يكن الأردن على استعداد للتحرك معنا. كانت تأمل ألا نتوصل إلى اتفاق ومن ثم يكون وضعها

معقولا. ليس لديها مشاكل أمنية معنا، ولكن قلقها كان السبب الرئيسي هو ألا يكون للفلسطينيين اتفاق إلا من خلالهم.

أعتقد أن صعود حماس بشكل خاص والإسلام المتطرف بشكل عام في العالم العربي هي مشكلة. أعتقد أننا نشهد هذه الزيادة أيضا لدى الفلسطينيون. في رأيي اليوم أن في معظم الانتخابات في المناطق، حماس تتصاعد، وليصححني رئيس الأركان أو داني.

رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أ. باراك: بشكل كبير.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين: إذا كان في انتخابات لجنة عمال الأونروا في غزة، إذا كان في الكلية الإسلامية في الخليل وحتى في جامعة بيرزيت.

وزير الاقتصاد والتخطيط س. شطريت: هل لدينا تقدير لما سيحدث في انتخابات المجلس؟ *(يقصد التشريعي)*

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين: لا أستطيع أن أقول، لأن المسألة هي من سيهدد أكثر، من سيكون لديه أسلحة في مراكز الاقتراع، ومن سيفرز الأصوات.

في الواقع، غزة بالنسبة لي هي اختبار حالة لقدرة أولئك الذين يؤيدون السلام وأولئك الذين يدعمون منظمة التحرير الفلسطينية لمواجهة حماس. هل ستسير في هذا الاتجاه أم في اتجاهات أخرى، أعتقد أنه بشكل رئيسي ستسير في هذا الاتجاه، لكن لا يوجد يقين. هناك فرصة جيدة. لكن الجيش الإسرائيلي موجود. غزة مغلقة من كل الاتجاهات، لا أحد يستطيع الدخول والخروج من دون موافقتنا، لا من البحر، ولا من الحدود المصرية، ولا من الأراضي الإسرائيلية.

هناك العديد من البنود المتعلقة بغزة - ماذا سيكون تكوين الشرطة، من السكان المحليين وأيضا من الخارج، لأنني أقدر أنهم لا يثقون في السكان المحليين ويريدون إحضار عناصر من الخارج; كم وماذا - ستكون مسألة للمفاوضات.

وزير العمل والرعاية الاجتماعية أ. نمير: ليس فقط في غزة، ولكن في كلا المكانين.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين: بغض النظر - اختبار الحالة في غزة.

هناك مخاطر، يجب أن يكون الجيش الإسرائيلي مستعدا للتعامل معها. سيكون هناك احتكاك صعب، لأنه في أي حل هناك، يكون احتكاكا صعبا، لأن اليهودي - العربي، سيندمجون ببعضهم. تم التخطيط للمستوطنات بأكملها على أساس سياسي وليس أمني، وليس على كمجموعات من المستوطنات اليهودية، باستثناء منطقة قطيف وربما قليلا من غوش عتصيون. لدينا مدينة واحدة مختلطة، الخليل، ستكون إشكالية. احتمال حدوث احتكاك في الضفة الغربية هائل. في غزة موجود، ولكن من حيث الحجم أصغر.

أقترح أن يقدم شمعون هذه المسألة.

وزير الخارجية س. بيريز: بادئ ذي بدء، أريد أن أفتتح بالقول ما هو الوضع الواقعي والرسمي. هناك اتفاقية موقعة بالأحرف الأولى، رهنا بموافقة الحكومة. لا أحد من أعضاء الحكومة وقع على أي شيء. لا اريد بهذا التملص من المسؤولية لا قدر الله، لكننا كنا – أنا وإسحاق – في وضع لا نستطع فيه التوقيع بأي طريقة دون موافقة الحكومة.

رغم ذلك، من الواضح أن هذا الاتفاق لا يمكن تغيير. إذا فتحناه للتغييرات، فسوف يفتحونه أيضا للتغييرات، أي العودة للمفاوضات. من ناحية، لم يكتمل رسميا ومن ناحية أخرى، لا يمكن تغييره.

ثالثا، تستمر المفاوضات معهم. في رأيي، **هم جدا مهتمون بإحداث تغيير جوهري في وضع منظمة التحرير الفلسطينية، في الواقع من خلال تفكيكها** (وأنا سأقولها بلغتي). إنهم على استعداد لإصدار إعلان من جانب واحد، بغض النظر عنا، وهي تشمل العناصر التالية: الاعتراف بحق إسرائيل في العيش في سلام وكرامة. يأخذون قرارات 242 و338 كأساس.

الجزء الثاني

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين: هذا ليس موضوع المناقشة.

وزير الخارجية س. بيريز: أنا فقط أقول إنهم مهتمون بمواصلة المفاوضات. أقول هذا لأن الجميع يقف بمفرده.

هناك اتفاقان: إعلان المبادئ والتفاهم الذي أخذ، وهناك الشيء الآخر المستمر. هناك التزام صريح، أنه عند التوقيع على الإعلان المبدئي، سيكون هناك إعلان من عرفات عن وقف الإرهاب - هذه هي الصياغة. من الممكن الحصول عليها بأي شكل نريده، سواء في رسالة إلى وزير الخارجية النرويجي، أو في بيان عام.

ماذا بالنسبة للمفاوضات؟ **كل من إيلي والوفد والأمريكيون في الواقع، بدؤوا التفاوض مع صندوق بريد.** اكتشفنا أن الوفد في واشنطن غير قادر على اتخاذ قراره بنفسه، على عكس سوريا، على سبيل المثال، حيث يمكن للأمريكيين الوصول إلى صلاحيات القرار. في حالة الفلسطينيين، لا يمكنهم ذلك، لأنهم، مثلنا، معزولون عنهم. الأمريكيون لديهم علاقات مع سوريا، وليس لديهم العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية. من ناحية أخرى، فإن منظمة التحرير الفلسطينية نفسها معزولة أيضا في العالم العربي.

لذلك، كان علينا البحث عن طريقة للخروج من هذا المربع وإجراء المفاوضات مع محاولة بهلوانية إلى حد ما، وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي ذات الوقت إدارة المفاوضات - هذا ما كنا حذرين بشأنه، لم نعطهم أي بيان رسمي حتى الآن. وما قاله إسحاق في وقت سابق، إننا نصر على أن يكون التوقيع في واشنطن من قبل رؤساء الوفود المعروفين. لماذا؟ لأنه إذا قمنا بتغيير الموقعين، فسوف يرسلون بالفعل شخصا من منظمة التحرير الفلسطينية - وهذا، كما أعتقد، لا أحد منا يريد.

بالطبع، نريد أيضا مباركة الاميركيين. يقول الأمريكيون: هذه المفاوضات في أوسلو أجريت بعلمنا ودعمنا وهو مقبول عندنا وإذا قدمه الطرفان فنحن نراه اختراق. لكنهم لم يرغبوا في فعل ما فعلوه سابقا، وهو أن ظهور "اتفاقية لندن" كوثيقة أمريكية. لأنهم يقولون: هذه ليست الحقيقة الكاملة ونريد أن نقول بالضبط ما هي حقيقة. الحقيقة أنهم علموا بهذا الأمر.

أريد أن أخبر شمعون عن الانتخابات. انظر الى الوضع الغبي الذي وجدنا أنفسنا فيه: هناك عربي، في رأيي، يريد السلام. هناك أقلية عربية، من يعارض السلام. الأقلية مسلحة، والأغلبية غير مسلحة. ديمون رايان لديه قصة: لقد لعبوا في نرد ليس عليه علامات، يقول أحدهم: كيف نعرف من يفوز؟ ثم سحب مسدسا وقال: العبوا، وأنا سأخبركم من يفوز. لذلك إذا كنت تريد مثل هذا الشيء، يوجد. أقول:

انتظروا لحظة أولا، دعونا نعطي الأغلبية الشرطة لحماية أنفسهم. خلاف ذلك، لا توجد فرصة أيضا للانتخابات. سوف تسحقك حماس بالقرب من مراكز الاقتراع. لدينا دور غبي، أن نقول إن هناك أغلبية لا نعترف بها ونقوم بشل الأقلية بالقوة. ثم بعد ذلك يلومونا في انتهاك لحقوق الإنسان.

في الأردن، تغلب الملك على حماس.

وزير البناء والإسكان بن اليعازر: وسوف تتغلب عليها منظمة التحرير الفلسطينية.

وزير الخارجية س. بيريز:

أعتقد أيضا، لكن أعطه أسلحة، أعطه الشرطة. رأى يا له من وضع سخيف – أن تأخذ من منظمة التحرير الفلسطينية الشرطة، وأن تترك لحماس بعض المسدسات. بعد كل شيء، لا يهم عدد البنادق التي يمتلكها، بل يهم أيضا من هو أكثر استعدادا لإطلاق النار والقتل. والآن أعلن جبريل على الملأ أنه سيقتل عرفات. هذا أيضا يلعب بالنار. منظمة التحرير الفلسطينية في وضع رهيب - لقد تركوا بدون مال، بدون أسلحة، بدون أصدقاء، في مكان ما. علينا أن نسأل أنفسنا: لنفترض أن منظمة التحرير الفلسطينية اختفت، ماذا سيحدث بعد ذلك؟ مع من سنتحدث؟ عن ماذا نتحدث؟ هل سنتفاوض؟ مع من سنتفاوض؟

أريد أن أقول عن طبيعة المفاوضات. كان هناك العديد من الأزمات العميقة، في المفاوضات، وأريد أن أسردها: كان هناك شيء واحد حول هذا الموضوع الولاية القضائية. أرادوا تطبيقها في جميع أنحاء يهودا والسامرة وغزة، ونحن لم نكن على استعداد لوضع كلمة "في كل". لذلك، الولاية القضائية تتحدث في أراضي يهودا والسامرة وغزة. وأخرجت كلمة "في الكل".

الشيء الثاني، الذي أصر عليه إسحاق في الغالب، مثل الرجل المتوحش: الأمن الشامل. في هذا الصدد، وصلنا تقريبا إلى أزمة. كانوا جاهزين للأمن الخارجي والأمن الداخلي. حول كلمة "شامل"، تقريبا الموضوع تحطم.

اعتقدت أنه ستكون هناك أزمة أخرى وبطريقة ما تجاوزناها وأريد أن أتحدث بصراحة وأقول أشياء في قلبي أيضا، ليس لدي ما أخفيه. مم كنا خائفين؟ أن يبدؤوا بقضية المستوطنات. أصدقائي الأعزاء، يهودا والسامرة ليست "يميت" وعام 1993 ليس عام 1982. للبدء في إزالة عشرات الآلاف من المستوطنين،

في رأيي، كان هذا من الممكن أن يضعنا في وضع مستحيل، ماديا ومعنويا. من حيث الفكر تاريخيا، كانت هذه واحدة من المواجهات التي، في رأيي ينبغي تجنبها - وهكذا أجرينا المفاوضات -. **لدرجة أنهم وافقوا على بقاء المستوطنات كما هي، حتى في قطاع غزة.**

وأود أن أذكر وأقول **إنه عندما بدأت المفاوضات، واقترحوا أن تكون هذه المستوطنات في مناطق التجارة الحرة، وأن يكون هناك يهود وعرب لكي يسهلوا علينا، ووقفنا ايضا على هذا الموضوع، وانا سعيد جدا بانتهائه هكذا. لا يوجد تخفيض في المستوطنات.**

على فكرة – ملاحظة جزئية – لو كنا قد أنهينا مع سوريا أولا، لم نكن لنحقق ذلك، لأن السوريين برأيي سيقفون صامدين لإزالة جميع المستوطنات وعندها سيتحدث الفلسطينيون أيضا عن جميع المستوطنات.

شيء آخر وقف أمامنا بحزم – انها مسألة القدس. في رأيي، الأزمة في واشنطن كانت بسبب القدس. سأقول بصراحة، ليس لدي ما أخفيه - في رأيي، الشخص الذي أوصل القدس إلى أزمة كان عرفات والسبب في قيامه بذلك هو أنهم لم يتمكنوا من الانتهاء بدونه. ماذا يستطيع أن يقول فيصل الحسيني؟ عرفات ضد التخلي عن القدس وهو "فيصل" يؤيد التخلي عن القدس؟ هذا ما لا يمكن تصوره. **القدس خرجت من الصورة. في كامب ديفيد، لم تكن القدس خارج الصورة**. تحتوي كامب ديفيد على ثلاث رسائل، كل منها يمثل موقفا مختلفا من القدس: رسالة بيغن ورسالة السادات ورسالة كارتر. هنا، وافق الجانب الآخر على الأقل، أنه خلال فترة الحكم الذاتي ليس هناك مشكلة في القدس. فليناقشوا كما يريدون مع كل الأشياء الأخرى: المستوطنات والقدس وأشياء أخرى.

كانت هناك نقطة أخرى، أنا لا أقول أزمة، ولكنه أمر صعب، وهذا يتعلق بالانتخابات "في القدس" بالطبع، أرادوا أن يكون هناك مرشحون أيضا، يمكن انتخابهم. طبقًا لـهذا الاتفاق، ليس هناك التزام، بأنهم سيكونون قادرين على تسمية المرشحين ...

وزير الداخلية درعي: عمّا تتحدث؟

وزير الخارجية س. بيريز: فيما يتعلق بالقدس.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين: ماذا تقول: المشاركة في الانتخابات. لكن هذا موضوع للمفاوضات.

وزير البناء والإسكان بن اليعازر: سيكونون قادرين على الاختيار.

وزير الداخلية درعي: أن تنتخب هذا للتفاوض.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين: مكتوب: المشاركة في الانتخابات، عندما يقولون للانتخاب وللترشح، ونقول: فقط للانتخاب – هذا يخضع للمفاوضات.

وزير الخارجية س. بيريز: ثم أرادوا تمرير أشياء مثيرة للجدل للتحكيم. لم نوافق على ذلك. لقد وافقنا على تحكيم متفق عليه، ولكن هذا يتطلب أيضا الموافقة على التحكيم. هذا ليس مجرد تحكيم متفق عليه، ولكن من المستحيل القيام بالتحكيم، إلا بالاتفاق. وهذا يعني أن عليك الموافقة على التحكيم المتفق عليه، لا يوجد شيء تلقائي حول هذه المسألة.

أنا أتحدث عن النقاط التي كان علينا أن نتطرق إليها خلال هذه الفترة. الأزمة والصيغ الواردة.

الآن، إذا تذكر الأعضاء، خلال فترة الليكود، كانت المشكلة الرئيسية هي مصدر السلطة. **أود أن أذكر أن مصدر السلطة، وفقا للاتفاق هذا يبقى بالكامل في أيدينا.** لا يوجد تراجع.

وزير استيعاب المهاجرين ي. زبان: أين هذا

وزير الداخلية درعي: سيكون هذا في الملاحظات التفسيرية ولكن ليس في الاتفاقية.

وزير الخارجية س. بيريز: يتم نقل الصلاحيات التي ننقلها نحن فقط.

وزير البيئة ي. ساريد: لا يوجد ذكر صريح لهذا

وزير استيعاب المهاجرين ي. زبان: هذا يتوافق مع تعريف "السلطات المتبقية" الذي يظهر، ولكن

ليس لترخيص مصدر السلطة.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين: لا يظهر مفهوم "مصدر السلطة"، فهو لا يزال غير واضح.

وزير استيعاب المهاجرين ي. زبان: يصبح الاتفاق مصدر السلطة.

وزير البيئة ي. ساريد: بحثت عنه خمس مرات ولم أجده

وزير الخارجية س. بيريز:

أريد أن أقول إنه في مكان ما في المفاوضات، علينا أن نأخذ في الاعتبار أنه يمكننا الضغط أكثر من ذلك بقليل. صحيح أن منظمة التحرير الفلسطينية في وضع صعب ونحن في وضع جيد، لكن متى نتفاوض؟ عندما يكونون في موقف صعب ونحن في حالة جيدة، وليس العكس. يقولون:

الآن أنتم تتفاوضون مع منظمة التحرير الفلسطينية! متى تريدنا أن نفعل؟ ولكن عندما يكون هناك مثل هذا الموقف، عليك أن تكون حذرا ولكن دون مبالغة، لأن هؤلاء السادة لن يكونوا قادرين على تمرير الأمر. برأيي، يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار.

لا يزال أمامهم مهمة صعبة للغاية.

وطلب رئيس الوزراء من المستشار القانوني لوزارة الخارجية، الذي أدار الصياغة والجانب القانوني، سوف يشرح الأمر. إنه في طريقه إلى هنا. كان في بروكسل. سيقدم جميع التفسيرات القانونية وجميع الإجابات فيما يتعلق بمصدر السلطة. أنا لا أريد أن ندخل في هذه المسألة.

أريد أن أتناول الجانب المالي. في رأيي، في الميدان لقد وصلوا إلى ثلاث أزمات: الأولى، فيما يتعلق بالمسألة الإدارية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي نحن غير مهتمين بها. والثانية - فيما يتعلق بالمؤسسات العامة - المستشفيات والجامعات - لديهم حوالي 70 مؤسسة على الأرض. إنه أيضا مصدر رزق للناس. يجب أن نتذكر أن حنان عشراوي وفيصل يمثل الحسيني في المقام الأول المثقفين، أكثر من أي مجموعة أخرى. نحن نعرف من تقارير داخلية، وردت بعض العبارات أن مديرا واحدا على الأقل، وربما أكثر، جاء وقالوا: لا أستطيع أن أمر من الشارع، لأني لا أستطيع دفع راتب! نحن نعتقد أن هذا عمل سياسي.

ثالثا، الوضع في الأراضي المحتلة صعب. أنا لا أتحدث فقط عن التوظيف. أنا أتحدث عن دفع الأموال للعائلات الثكلى والجرحى وجميع أنواع شعبهم ضخت منظمة التحرير الفلسطينية الأموال. فجأة، أغلق كل شيء وكان.

في رأيي، من مصلحتنا أن ينجح الأمر من الناحية الاقتصادية أيضا، وليس فقط سياسيا. إذا كانت مجرد مجموعة من الصيغ السياسية، بدون شيء يقبض أو شعور بالتغيير على الأرض، لن ينجح الأمر. لذلك، نحن أيضا توجهنا، كل واحد بطريقته – إسحاق في طريقه، وأنا في طريقتي – إلى مؤسسات أوروبا والمؤسسات في أمريكا، والتي ستبدأ استثمار في المناطق، بصرف النظر عما تستثمره حكومتنا. حكومات شمال أوروبا، هذا خمس الحكومات، تخصص كل منها ما بين 0.5٪ و1.5٪ من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدات الخارجية. السويد، على سبيل المثال، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لها 150 مليار دولار ويستثمر ما يقرب من 2 مليار دولار في المساعدات الخارجية.

وزير التعليم والثقافة والرياضة أ. روبنشتاين:

الناتج المحلي الإجمالي للسويد هو 150 مليار دولار؟ هناك مستوى معيشة من أعلى المستويات في العالم!

وزير المالية أ. شوحات: كم عدد السكان هناك؟

وزير الصحة رامون: 8 مليون

وزير الخارجية س. بيريز:

20,000 دولار للفرد. 150 مليار دولار، وليس فلسا واحدا.

وزير الاقتصاد والتخطيط س. شطريت:

حسنا، هذا أكثر منطقية. الدنمارك تستثمر 2٪ من ناتجها المحلي الإجمالي. أين يستثمرونها؟ في موزمبيق، في مصر. قلنا: اسمعوا، أنتم طوال الوقت تقولون بالكلمات إن علينا أن نساعد الفلسطينيين، ساعدوا الآن بالأفعال. جئنا وطالبناهم بإعطاء 5٪ من مساعداتهم الاقتصادية الخارجية، إلى المناطق نفسها. كما يبدو هناك ميل للقيام بذلك. وغدا، سيعقد اجتماع لوزراء الخارجية، في جميع هذه البلدان الخمسة، لهذا الغرض. أرسلوا قبل ثلاثة أيام، نائب وزير الخارجية

النرويجي، للفحص مع السلطات الأمنية، ماذا تريدون وكيف تريدون الاستثمار، إلخ.

الجزء الثالث

وزير الخارجية س. بيريز:

أود أن أضيف كلمة أو كلمتين أخريين حول موضوع النرويج. أود أن أقول إننا عوملنا بحرارة استثنائية من قبل البلدان الإسكندنافية. مع مرور الوقت، تآكلت هذه الحرارة، خاصة خلال فترة الليكود. هذا الموقف إنه ينبع من الروابط بين الحركات العمالية، وليس أقل من ذلك، من التعليم على بركة الكتاب المقدس. **عندما كنت في فنلندا وكان هناك تقرير بأننا كنا على وشك تعيين سفير عربي في فنلندا - ليس يهودي "من الأغيار"، التفتوا إلى وقالوا: باسم الإله، ماذا تفعلون بنا؟ نحن نؤيد الكتاب المقدس، نحن ندعم الشعب المختار، هل ترسلون عربيا إلينا؟** كل هؤلاء الأغيار الذين يدعمون العرب، عندما سمعوا أن إسرائيل تريد إرسال سفير عربي، أصيبوا بالصدمة. ببساطة، جاءوا واحدا تلو الآخر للتحدث أنا. هذه ليست مسألة عنصرية، بل قضية دينية.

من بين كل هذه البلدان، فإن الدول الأكثر ودية لنا هي النرويج والدنمارك. لقد نأت السويد بنفسها، ونأت فنلندا بنفسها. في أيسلندا، آخر زيارة لرجل دولة إسرائيلي كان ديفيد بن غوريون قبل 32 عاما. على الرغم من أن هذا ليس بلدا عظيم، ولكن هذا أيضا بلد.

وزير الاقتصاد والتخطيط س. شطريت: لماذا وافقتم على استبعاد الأردن من الصورة؟

وزير الخارجية س. بيريز:

قالت الاردن إنها لا تريد الاهتمام بالأمر. ماذا حدث؟ أدار الملك ظهره في بداية المفاوضات، قائلا إنه سينسحب من الضفة الغربية.

وزير الاتصالات ووزير العلوم والفنون س. ألوني: ماذا عن أجندة الأردن؟

وزير الخارجية س. بيريز:

الأردن لديه جدول أعمال، لم يوقع، لأنه لم يرغب في ذلك التوقيع لوحده. في الآونة الأخيرة، تفاوض وفد إلي مع الأردنيين على مجموعة من المخلوقات الذين انتقلوا من الأردن إلينا بدون تأشيرات - البعوض والذباب والحمام. جلسنا في ثلاث اجتماعات وناقشنا كيفية منع البعوض من المرور هنا وهناك.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين:

المشكلة مع الأردن – الأردن توقع منا ألا نفعل شيئا مع الفلسطينيين وهم يجلسون جانبا.

وزير الخارجية س. بيريز:

يبدو أن الملك اعتقد أن الفلسطينيين لن يتقدموا بدونه. وقد وصل الفلسطينيون إلى أدنى مستوياتهم، ووضعهم اليوم فظيع. يجب أن أقول، أن هناك احتمال أن تنهار أعمال منظمة التحرير الفلسطينية بأكملها وأن تكون هناك إيران وحماس. نحن بحاجة أيضا أن انتبه. ليس هناك يقين من أنهم سيتحملون، مع كل التمردات، مع كل التسول، مع كل الضغوط وكل الأشياء الموجودة. أقول إن هذا أمر خطير للغاية. أنا فقط لا أستطيع أن أرى بديل في الشارع العربي بكل النواقص لديكم أفضل من الائتلاف الحالي هذا موجود.

برأيي اسحق قال هذا ولم أرد ان اكرره **وهكذا - لم نتخلى عن قطعة واحدة من الأرض، ولم نزيل أي مستوطنات، وحافظنا على وحدة القدس، كنا حريصين على أمن إسرائيل**. في مسألة الولاية القضائية، في ظل الظروف الموجودة بعد كامب ديفيد، هناك تحسن بعد ما كان، بالتأكيد ليس سقوط. في رأيي، هذه فرصة مهمة وجيدة ويجب تأكيد ذلك.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين:

سأترك رئيس الأركان يتكلم. أود أن أقول إنني لم أشرك الجيش في جميع هذه المراحل لسبب بسيط - المشكلة سياسية بشكل أساسي والقرار سياسي. الجيش

الإسرائيلي، في رأيي، قادر على تقديم الإجابات في مختلف الحالات. بالطبع، هذا وضع أقل راحة من الوضع الحالي من وجهة نظر أمنية، لأنه في الوضع الحالي هناك الحرية الكاملة للذهاب إلى أي مكان والقيام بأي شيء.

رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أ. باراك:

كل ما سأقوله الآن هو مجرد انطباع أولي. مثلكم، لقد قرأت المستندات بدقة فقط في آخر 24 ساعة وتحتاج لاحقا إلى عمل شامل، من أجل صياغة الطرق المناسبة للتعامل مع المشاكل التي تخلقها هذه الصيغ، وتوجيه أو إطلاع الأشخاص الذين سيجلسون في الفرق بشكل صحيح، حيث يناقشون تفاصيل اتفاق غزة اريحا أولا، خلال الأشهر الثلاثة التالية لدخول اتفاق المبادئ هذا، إذا تمت الموافقة عليه وتوقيعه.

من القراءة الأولى لاحظت مشاكل صعبة للغاية في تنفيذ المكون الأمني ضمن هذا الاتفاق سواء في مرحلة غزة أو أريحا الذي يتم تقديمه هنا في هذه المرحلة، في إطار الاتفاقية التي يجب تنفيذها في غضون 6-7 أشهر، وفي مرحلة أبعد، وبعض خطوطها الرئيسية مضمنة بالفعل في صياغة إعلان المبادئ.

العناصر التي تشكل هذا الاتفاق من الناحية العملية، هو انسحاب من قطاع غزة وأريحا، بينما المستوطنات الإسرائيلية وتحركات الإسرائيليين تبقى من مسؤولية إسرائيل، أي مسؤولية جيش الدفاع الإسرائيلي. بالطبع، هذا يعني أن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي لم تنسحب من قطاع غزة ولا من منطقة أريحا بشكل تام.

النقطة الأولى التي تستحق الاهتمام هي في الفقرة 6 وهذا يعني أنه عندما يدخل إعلان المبادئ حيز التنفيذ في المرحلة التحضيرية، يأخذ الفلسطينيون صلاحيات من كل من الحكومة العسكرية والإدارة المدنية، وحتى ذلك الحين ستكون هناك انتخابات تأسس المجلس (التشريعي). وعمليا في المرحلة الأولى من دخول وثيقة المبادئ حيز التنفيذ، تنتقل الصلاحيات من الحكومة العسكرية.

الأمر التالي هو قضية الشرطة الفلسطينية. الحديث هنا عن إنشاء قوة شرطة فلسطينية قوية - وهي صيغة نشأت في اتفاقية كامب ديفيد. يرجى ملاحظة أن هناك فتح الباب للمغتربين، وكذلك رجال الشرطة المغتربين، وهناك بالفعل رجال شرطة فلسطينيون مروا التدريب في الأردن والآن فرقة آخر تخرج - قد يجلبون المزيد من الناس ويفعلون ذلك لديهم تدريب قصير، بما في ذلك

الأشخاص الذين لديهم خلفية الانتماء إلى المنظمات العسكرية أو شبه العسكرية فلسطينيون، أعضاء في جيش التحرير الفلسطيني، أو أشياء من هذا القبيل.

وزير الداخلية درعي:

ما زلنا في وضع يمكن أن يطلق عليهم فيه "منظمات إرهابية". لا حاجة لفرم الكلمات.

رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أ. باراك:

نحن مسؤولون عن الحماية من التهديدات الخارجية. نحن مسؤول عن حماية المستوطنات والإسرائيليين، من أجل ضمان الأمن الداخلي والنظام المجتمعي للإسرائيليين، وليس النظام والأمن العام، كما سبق شرحه. هذا الامر قد يخلق تناقضا صعبا عندما يأتون لصياغة التفاصيل، وأفترض أنه سيكون موضوع مناقشات ومناظرات طويلة.

يشير البند 10 إلى لجنة تنسيق لتنفيذ وثيقة المبادئ. أقول إن التفسير الجوهري لكلمة التنسيق هو أنه لا يوجد ترتيب اولويات محدد مسبقا لاعتباراتنا الأمنية. بمعنى آخر، لا يوجد مجال أن يكون هناك أمر يمس بالأمن الإسرائيلي المباشر، نحن نستطيع وبصورة متفق عليها مسبقا، عندما يكون في أعيننا، هناك شيء يتعلق بالأمن الفوري من الإسرائيليين، يمكننا بطريقة متفق عليها مسبقا نتيجة للاتفاق، "لتجميد" مؤقت أو لتعليق صلاحية أي لائحة بشكل مؤقت، لأنه كما هو مذكور هم أيضا مصدر للسلطة، ولكن للتشريعات واللوائح التي تغذي أمنهم الداخلي ونظامهم العام داخل هذه المناطق.

وزير التعليم والثقافة والرياضة أ. روبنشتاين: عن أي بند تتحدث؟

رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أ. باراك: تحدثت عن البند 10.

وزير التعليم والثقافة والرياضة أ. روبنشتاين:

هذا باستثناء صلاحيات إسرائيل. هذا لا يشمل صلاحيات الإسرائيلي التي بقيت.

رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أ. باراك:

لا أعرف ماذا تبقى. إذا قمت بتحليل الحقيقة بعمق، أن نقول إنهم يحصلون على صلاحيات ليس فقط من الإدارة المدنية، ولكن أيضا من الحكومة العسكرية، يبدو لي أن الحكومة العسكرية في البناء القانوني تمثل السيادة، هي مصدر السلطة.

بمجرد أن يقولوا إن السلطات تنتقل من الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية _أنا لست فقيها_ ولكن هناك علامة استفهام حول من يحتفظ بهذه السلطة، والتي، إذا لم يقولوا شيئا، فهي سلطتهم.

وزير التعليم والثقافة والرياضة أ. روبنشتاين:

هذه هي أهمية الأمن الشامل الذي تتمتع به إسرائيل.

رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أ. باراك:

ليس لديها عموما. قرأت بلغة إنجليزية بسيطة.

وزير البيئة ي. ساريد:

أيها السادة، في الفقرة 9 تقول شيئا واضحا جدا. عندما تقول:

"القوانين والأوامر العسكرية"، كما تقول: "يخول المجلس التشريع وفقا للاتفاق الانتقالي.

في نطاق الصلاحيات المنقولة إليها". إنه في فصل "القوانين والأوامر العسكرية"، وجاء فيه: "سيتم تفويض المجلس بالتشريع وفقا للاتفاق الانتقالي في نطاق الصلاحيات المنقولة إليه". هذا واضح.

رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أ. باراك:

آسف، سأشرح ذلك بالضبط. لدينا مسؤولية للأمن العام للمستوطنات والإسرائيليين، فيما يتعلق بالأمن والنظام العام، للإسرائيليين. سأصل على الفور إلى الجوانب العملية التي تنتج عن هذا.

بعد الانتخابات، سيتمكن المجلس من التشريع وفقا للاتفاق في جميع مجالات السلطات المنقولة إليها. وبعبارة أخرى، سيكون قادر أيضا على التشريع في نطاق أمنهم الداخلي والنظام العام الفلسطيني. ثم، تلقائيا، سوف يطرح السؤال، ماذا سيحصل إذا كان تشريعهم الذي سيشرعون _ بناء على تفويضهم ولأغراضهم الأمنية الخاصة، وكون الأراضي أراضيهم _ اصطدمت ببعض احتياجاتنا الأمنية، والتي لدينا أوامر بشأنها لنا؟ هنا لا يوجد تسيد لاعتباراتنا الأمني في المكان الذي نقرر أن هناك حاجة أمنية مهمة أو عاجلة. غياب هذا يخلق وضعا يجب بحثه في وقت النقاشات سيخلق صعوبات ليست يسيرة.

ما هي النقطة الرئيسية - جزء كبير من هذه الأشياء عادة، عندما كان الحكم الذاتي على جدول الأعمال بعد اتفاقيات كامب ديفيد، ومتى (يجب أن يقال) على الأقل في وقت لاحق، لم يكن من الواضح أن الوقت كان عاجلا للغاية لتنفيذه، بعد التوصل إلى اتفاق كامب ديفيد.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ي. رابين:

إنها تركيبة دقيقة.

رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أ. باراك:

هناك بعض الأشياء الأساسية التي تغيرت مقارنة بالواقع الذي كان في ذلك الوقت. ثم ناقشنا مع المصريين شؤونهم من جهة، ومن جهة ثانية ناقشنا شؤون زبونهم الفلسطيني. لهم، على مستوى الأشياء المرفوضة. اليوم نتناقش معهم أنفسهم حتى بدون شقيقهم الأردني.

تحدثنا عن 15 مستوطنة في الضفة، كان من السهل ترتيب خطهم، خط المجال الأمني في (جبل كبير) ويحوي أيضا (الون موريه)، والمجال الأمني في (باعل تسور) ويحوي أيضا (عوفره). لدينا اليوم في هذه المناطق قرابة 140 مستوطنة، في المنطقتين معا، عندما نغطي كل المنطقة ونتواجد في كل المنطقة، وفي احتياجاتهم الحياتية اليومية، تتطلب السفر. هذا أقل حدة في قطاع غزة، لأسباب سأراها قريبا. وداني يصوت على خارطة غزة، في المستقبل، بما أن خطوط الترسيم تصاغ هنا أيضا للاتفاق، عندما نصل الى الضفة الغربية هذا يظهر الى مشكلة معقدة أكثر.

الموضوع الاخر هو أنه منذ1 أن كانت الانتفاضة، والتي شكلت الوعي الفلسطيني كثيرا فيما يتعلق بالاحتياجات والواجبات والحقوق، والسعي النشط لتقرير المصير، كل هذه الأمور غيرت في في الأسس الواقع الأمني.

في المجال الأمني عندنا مهمات ثلاث:

الأولى... الامن في مواجهة التهديدات الخارجية. بخصوص ذلك انا أقول ان نضعه جانبا، يوجد طرق منطقية لمواجهته في كل مرحلة من المراحل التالية عن طريق إمكانية نشر القوات ومواقع الإنذار في الأماكن الصحيحة.

الثانية... الدفاع عن المستوطنات الإسرائيلية. وانا مرة أخرى اضع ذلك جانبا، لان ذلك فقط مشكلة סד"כ وأدوات الامن. تحتاج تقديرات وأدوات وقوة، وبالتالي يمكن حمايتهم، والامر نسبيا محلول.

الثالثة... الأكثر تعقيدا_ الحركة على طول المحاور. في قطاع غزة يوجد عشرات كثيرة من الكيلومترات للمحاور، 150-200 كيلومتر. في الضفة الحديث عن عدة مئات تصل الى 1000 كيلومتر من المحاور والشوارع، ولا اتحدث عن شوارع داخلية...

((بعد هذه الفقرة يوجد مقاطع مظللة لا زالت ممنوعة من النشر ستبقى دفينة الأرشيف لسنوات أخرى ليتم القرار بالإفراج عنها او غير ذلك))

30 عاماً على أوسلو: هل هناك إمكانية واقعية لحل السلطة الفلسطينية؟

ترجمة الأستاذ : معاوية موسى

على الرغم من سلسلة الأضرار التي تسببت بها الاتفاقيات، حتى الحكومة الاكثر يمينية في تاريخ إسرائيل ليست في عجلة من أمرها لإلغائها • لماذا؟ لأنه، كما يقول المثل المشهور، أحياناً حجر يرميه أحمق في البئر ، لا يستطيع حتى ألف حكيم أن يخرجه . وعلى الرغم من كل ذلك ، اذا لم يكن ممكنا مع السلطة فهل يمكن من دونها ؟

اريئيل كهانا - اسرائيل اليوم من سلسلة اوسلو بعد 30 عاما الذي اعدته ونشرته الصحيفة بمناسبة مرور 30 عاما على توقيع اتفاق اعلان المبادئ

في احد اجتماعات الحكومة الاسرائيلية المصغرة الحالية قال وزير المالية بتسلئيل سموتريش "أطلب منكم أن تسجلوا في البروتوكول اعتراضي على تحويل الاموال للسلطة الفلسطينية".حيث كان يناقش الوزراء تحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية ومديونتها الكبيرة لنا ، وباعتباره من يمسك بصنبور موازنة الدولة ويرى في الكيان الفلسطيني هيئة تدعم الإرهاب، أراد وزير المالية اغلاق الشبر عليها .

لكن نتنياهو لم تعجبه هذه الاقوال . ورد عليه متسائلا "إذن ما هو البديل؟"

طور الرجلان علاقة جدية ومحترمة مع مرور الوقت . كان نتنياهو يعلم أن ملاحظات سموتريش لم يكن المقصود منها مناكفته سياسيا ، انما تعبيرا عن قناعاته ورؤيته . نتنياهو، هو الاخر بعيد كل البعد عن الوقوع في حب الثمرة العفنة الرئيسية التي اسفرت عنها اتفاقيات أوسلو: السلطة الفلسطينية. ولكن وفقاً لاسلوبه ، لا يوجد بديل عملي آخر.

وردا على سؤال رئيس الوزراء، أجاب سموتريش بأنه ليس لديه بديل فوري للسلطة الفلسطينية، فأجاب نتنياهو: "في هذه الحالة، أود منك حذف هذه الأقوال من البروتوكول". وافق سموتريتش على ذلك. يعكس هذا النقاش ، في حكومة يمينية مطلقة ، وضعنا في الاعوام الثلاثين الماضية منذ توقيع اتفاق اوسلو

بشكل جيد . اسرائيل لا تستطيع معهم لكنها لا تستطيع من دونهم . انها لا تستطيع ابتلاعهم ولا يمكنها ان تتقيأهم ايضا .

لا تستطيع إسرائيل الاستغناء عن السلطة الفلسطينية، لأنها أولا وقبل كل شيء تدير الحياة المدنية لملايين العرب الذين يعيشون في يهودا والسامرة (عددهم الدقيق غير معروف، وهذه الارقام تلعب دورا مهما في الصراع الوجودي بيننا). وبما ان رجال الشرطة والموظفين الفلسطينيين هم المسؤولين عن القمامة والصرف الصحي، وعن التأمين والتعليم لشعبهم،
تريح إسرائيل نفسها من هذا العبء اليومي الثقيل والمكلف. كما يمكنها هذا الواقع من الزعم امام العالم بأنه لا يوجد نظام فصل عنصري في إسرائيل، ولا يوجد احتلال، لأن الفلسطينيين يديرون معظم مكونات حياتهم بمفردهم.

من الناحية الأمنية، تلعب السلطة الفلسطينية دوراً ليس بسيطا ، وإن لم يكن كبيراً جداً، في احباط الإرهاب ضد اليهود. ولو لم تكن هذه السلطة موجودة، أو انها لن تكون موجودة ، لكان من المحتمل أن يكون جنود الجيش الإسرائيلي، سواء من القوات النظامية او الاحتياط مطالبين بالقيام بالعمل في مناطق يهودا والسامرة وعلى نطاق واسع أكثر بكثير مما يقومون به اليوم.

لهذه الأسباب المهمة جدا ـ السياسية والأمنية والاقتصادية ـ لم تقم أي حكومة إسرائيلية، حتى في أصعب الاوضاع ، بالتلاراجع عن اتفاقات أوسلو أو إلغاء الاعتراف بالسلطة الفلسطينية. اكثر من ذلك ، فإن إسرائيل تكرس أقصى جهودها لاستمرار بقاء السلطة. لاجل هذا الهدف ، تعرض اسرائيل
مصالحها الأمنية للخطر، وتتلقى ضربات سياسية ، وتدفع الكثير جدا من أموال دافعي الضرائب الإسرائيليين.

أوسلو... عيوبها كبيرة، لكن يجب الحفاظ عليها

نشر ايهود يعري تقدير الموقف هذا في معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى المؤيد لاسرائيل -الترجمة من اللغة الانجليزية للغة العربية هي للمعهد نفسه ولذلك لا تخلو من بعض الركاكة لكن الموضوع لمن يدقق النظر بالغ الاهمية ويتضمن معلومات تنشر لاول مرة

تشوب اتفاقية أوسلو عيوب كبيرة، لكن لا بد من الحفاظ عليها الآن. ربما يمكن تصحيح بعض الأخطاء مع مرور الوقت حرصًا على ألا تبقى الاتفاقية التاريخية متجهة إلى طريق مسدود، بل تمهد الطريق نحو تسوية مستقرة بين إسرائيل والفلسطينيين.

إيهود يعاري

إيهود يعاري هو زميل ليفر الدولي في معهد واشنطن

محرر الشؤون العربية في شركة الاخبار الاسرائيلية -القناة 12

تشوب اتفاقية أوسلو عيوب كبيرة، لكن لا بد من الحفاظ عليها الآن. ربما يمكن تصحيح بعض الأخطاء مع مرور الوقت حرصًا على ألا تبقى الاتفاقية التاريخية متجهة إلى طريق مسدود، بل تمهد الطريق نحو تسوية مستقرة بين إسرائيل والفلسطينيين.

كانت المعضلة الرئيسية التي واجهتها إسرائيل في سعيها لتحقيق التعايش مع الفلسطينيين ما إذا كانت ستسعى إلى التوصل إلى اتفاق مع "المقاومة"، ثم "منظمة التحرير الفلسطينية" ولكن "حماس" اليوم، أو التواصل بدلًا من ذلك مع السكان المحليين الذين اعتادوا التعامل مع إسرائيل خلال 56 عامًا الماضية. لطالما رفض جميع القادة الإسرائيليين حتى الآن الرهان على الفلسطينيين الذين يعيشون في جوارنا. وأود الإفشاء بكل صراحة عما يلي: لقد قضيت مسيرتي المهنية بأكملها في المنطقة المحايدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وكمؤيد

لرؤية الدولتين، لطالما اعتبرت أن الطريق الذي لم يُسلك يوفر فرصًا أفضل للنجاح.

كمساعد أصغر شاب في مكتب وزير الدفاع الجنرال موشيه ديان في أعقاب حرب الأيام الستة، شهدت على مبادرة لا تزال غير معلنة وقصيرة الأمد اتخذتها حفنة من عملاء الموساد لاستكشاف آفاق دعم إقامة دولة فلسطينية ترعاها إسرائيل. وقد أوحت المحادثات العديدة مع القادة المحليين، إلى جانب بعض رجال الأعمال والأكاديميين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بأن إسرائيل يمكن أن تحاول بحذر المضي قدمًا في هذا الاتجاه، على الرغم من التزام جميع الدول العربية بقمة الخرطوم الرافضة لمفاوضات السلام. كان عدد قليل من الناشطين الفلسطينيين مؤيدًا بجهارة لهذه الفكرة، على الرغم من أن ياسر عرفات، الذي تسلل إلى الضفة الغربية تحت أسماء مستعارة مختلفة، كان يسعى جاهدًا لبناء حركة سرية مسلحة بقيادة "فتح" لشن "حرب تحرير شعبية".

لكن بحلول نيسان/إبريل 1968، قرر ديان التخلي عن هذه التجربة. فهو لم يكن يثق في قدرة القيادة المحلية على مواجهة كل من الفصائل الفلسطينية المتطرفة ومعارضة الرئيس ناصر في مصر. وبالتالي، فإن الفرصة الأولى لعقد صفقة شراكة مع جيراننا لم يتم اختبارها بعد. وتلا ذلك تزايد متسارع في عدد المستوطنات اليهودية وموجات من الهجمات الإرهابية.

وأتيحت الفرصة الثانية في أعقاب معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر (1979). فقد أجرت وفود وزارية من الحكومتين محادثات بوساطة أمريكية ناشطة حتى آب/أغسطس 1982 بهدف إقامة "الحكم الذاتي" للفلسطينيين. وأبقت القاهرة "منظمة التحرير الفلسطينية" على اطلاع من دون جلبة، على الرغم من أن عرفات رفض اتفاقات كامب ديفيد (1978) التي أوضحت هذا المفهوم.

وبعد تعليق هذه الجهود، لم تتم أي محاولة لتحليل هذه العملية على أكمل وجه ولم تُنشر البروتوكولات مع مشاريع المقترحات مطلقًا. على الرغم من ذلك، قمت بتغطية هذه المفاوضات عن كثب لصالح الشبكة التلفزيونية التي أعمل لديها، بحيث كنت أتنقل بين الإسكندرية وهرتسليا، وأجريت عددًا من المناقشات غير الرسمية مع الرئيس السادات وفريقه وكذلك مع المشاركين الإسرائيليين. كنت مقتنعًا آنذاك، والآن، بأن التوصل إلى اتفاق يتجاوز في الأساس "منظمة التحرير الفلسطينية" كان من الممكن أن يكون بمتناول اليد، ما يسمح للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتولي إدارة هذه الأراضي تدريجيًا. لكن رئيس الوزراء بيغن، الذي طرح هذا المفهوم، لم يكن مهتمًا فعليًا بتنفيذ هذا الحل ولم

يمارس المصريون ضغوطًا فعلية للمضي قدمًا. فقد قال لي السادات قبل اغتياله في تشرين الأول/أكتوبر 1981، على انفراد: "لقد اختارت إسرائيل الفلسطينيين في الخارج على حساب أولئك الذين هم في جوارها". وقال لي كذلك الدكتور بطرس غالي، الأمين العام السابق للأمم المتحدة: "أنت تصوت لعرفات!". وكانت تلك نهاية خيار "الحكم الذاتي".

وفر اندلاع الانتفاضة الأولى في كانون الأول/ديسمبر 1987 مسارًا مختلفًا. ففي غضون أيام بعد اندلاع انتفاضة حاشدة أخذت "منظمة التحرير الفلسطينية" على حين غرة، شكّل الفلسطينيون "قيادة موحدة" تضم جميع الفصائل السياسية لتوجيه الإضرابات والتظاهرات و"أيام الغضب" عبر المنشورات المتداولة. وحافظ أعضاء الهيئات المختلفة التابعة لـ "القيادة الموحدة"، الذين كانت تعتقلهم قوات الأمن الإسرائيلية باستمرار، على بعض قنوات الاتصال مع مقر "منظمة التحرير الفلسطينية" في تونس البعيدة، لكنهم كانوا يديرون العملية بمفردهم.

كصحفي كان يقضي معظم وقته في الميدان خلال تأليفي أول كتاب عن "فتح"، كنت أتلقى دعوات متكررة من قبل رئيس الوزراء رابين للوقوف على سلسلة الأحداث السريعة التي كانت تشهدها تلك الفترة. وكانت نصيحتي لرجل الدولة المحبوب هي نفسها دائمًا: لنتحدث إلى "القيادة الموحدة"، سواء أولئك الذين هم خلف القضبان أو الأحرار. ودعهم يتولون العلاقات مع عرفات ويتحققوا ما إذا كان من الممكن وضع الخطوط العريضة لتسوية جديدة.

بحلول الأول من آب/أغسطس 1989، نشر معهد واشنطن ورقتي بعنوان "نحو فك الارتباط الإسرائيلي الفلسطيني"، التي تضمنت التوصيات التي كنت أقترحها على رابين. لكن رابين بقي مشككًا في حرية المناورة لدى القيادة المحلية. ولم يكن ليتبنى الحل الذي اقترحته في تلك الفترة: "ستتضمن المبادرة فك الارتباط الإداري لإسرائيل عن المناطق بعد سلسلة من الاتفاقيات المحدودة مع الهيئات الفلسطينية المحلية. ومن شأن فك الارتباط المؤسسي أن يُنهي الوضع الذي تتعايش فيه الإدارة المدنية الإسرائيلية المستضعفة وإدارة الظل الخاصة بـ "القيادة الموحدة" التابعة لـ"منظمة التحرير الفلسطينية" في خضم المواجهة. وإذا لم تحصل الانتخابات، ستمنح هذه العملية سيطرة على جوانب من الحكم الذاتي للفلسطينيين الذين سيفوزون بالانتخابات في حال أجريت. ستُزال بعض أعباء الاحتلال، ويؤمل أن تتراجع حدة الاحتكاك الإسرائيلي الفلسطيني، وستُفتح قناة جديدة للمفاوضات".

كان عرفات بطبيعة الحال عازمًا على منع أي تقدم في هذا المسار. بعد أن نشرت صحيفة "هآرتس" ذات التوجه اليساري مقابلة مطولة معي حول هذه الأفكار، وجه لي رسائل تأنيب وأمر مبعوثيه في القاهرة بالجلوس معي وإبداء اعتراضاته. وكانت الرسالة صريحة: لا اتفاق بدون "منظمة التحرير الفلسطينية"! لقد عُقدت تلك اللقاءات والعديد من اللقاءات اللاحقة مع عرفات ومساعديه سرًا ولم يتم الإبلاغ عنها مطلقًا، بحيث كانت شبكتي التلفزيونية في تلك الأيام تمنع أي اتصال مع المسؤولين التابعين لـ"منظمة التحرير الفلسطينية".

بحلول آب/أغسطس 1993، أخبرني مصدر جد موثوق أن رابين كان سيقبل "صفقة غزة-أريحا" مع "منظمة التحرير الفلسطينية". لم أكن أعتقد أن رابين سيسمح لعرفات بدخول الأراضي. سارعنا أنا وصديقي المقرب، الراحل زئيف شيف، لرؤية رئيس الوزراء، معتبرين، كما كنت قد كتبت للتو في مجلة "جيروساليم ريبورت": "منظمة التحرير الفلسطينية؟ لا الآن ولا أبدًا". لم ينفِ رابين الصفقة ولم يؤكدها، محولًا المحادثة إلى قضايا ساخنة أخرى. وكانت النتيجة أنني ذهبت، كما كنت قد خططت، إلى واشنطن العاصمة لتغطية الجولة التالية من المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية التي أطلقها مؤتمر مدريد للسلام. وللمرة الأولى، وافق رابين على انضمام فيصل الحسيني، أبرز زعيم في القدس الشرقية. ولم أكن أعلم أنه على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، كانت اتفاقية أوسلو على وشك الحدوث.

عندما انتشر خبر الاتفاق، تم الكشف عن القليل من التفاصيل. لذا، ومن شدة دهشتي، بدأت بالاتصال بمعارفي في "منظمة التحرير الفلسطينية" في تونس. وقد أخبرني محمود عباس (أبو مازن) على الفور أنه سيتم نشر ألوية "فتح" السبعة و"جيش التحرير الفلسطيني" في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال المرحلة الأولى. بعبارة أخرى، دُعي عرفات منذ البداية إلى فرض سيطرة كاملة وحصرية على السكان الفلسطينيين المحليين. وقد مُنح القوات المسلحة، وتمويلًا سخيًا من المانحين الدوليين، وتذكرة مجانية ليفرض بذلك ثقافة "منظمة التحرير الفلسطينية" المتمثلة بحملات الإرهاب والفساد والتفاني في "تحرير فلسطين". وكان الأصدقاء القدامى من الأراضي الفلسطينية يتصلون بي على أمل أن أخبرهم أن واقع الأمر لم يكن كذلك، إلا أنه كان!

سُمح لعرفات وحاشيته بدخول إسرائيل في تموز/يوليو 1994. عندما وصل موكبه من مصر إلى معبر رفح، سرعان ما اكتشف الإسرائيليون أنه كان يحاول تهريب ثلاثة إرهابيين خطرين كان رابين قد أمره بعدم إحضارهم حتى إجراء

المزيد من المشاورات. في الواقع، كان عرفات يجلس على أحدهم، وهو جهاد العمارين، في المقعد الخلفي لسيارته المرسيدس السوداء. وكان الرجل الثاني مختبئًا في صندوق السيارة والثالث في السيارة التالية. زعم عرفات أن الأمر كان "سوء تفاهم". وكانت هذه اللحظة بمثابة الانطلاقة الفعلية لتنفيذ اتفاقية أوسلو.

في 13 أيلول/سبتمبر، قبل حفل التوقيع على الاتفاقية في البيت الأبيض، أجريت مقابلة مباشرة حصرية مع عرفات في الفندق الذي كان يقيم فيه. وبعد سنوات من مراقبته، والكشف عن اسمه الحقيقي وسيرته الذاتية، بدا حذرًا للغاية لدرجة أنه لم يحتفل بالسلام، وغامضًا للغاية بشأن رؤيته بحيث تعذر علي الوثوق بنواياه. في ذلك الوقت، كنت أطل على القناة التلفزيونية الوحيدة في إسرائيل، لتغطية حفل التوقيع والخطابات في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض. تعرضت لانتقادات شديدة في اليوم التالي من قبل وسائل الإعلام الإسرائيلية ومن قبل العائلة والأصدقاء على حد سواء لكوني "لاذعًا" في تغطيتي. وبعد ساعة، على إثر مقابلة أجريتها في المكتب البيضاوي، سألني الرئيس كلينتون عن سبب شكوكي القوية. وكانت إجابتي أنني لم أسمع من عرفات ما سمعته قبل سنوات من السادات: "لا للمزيد من الحرب، لا للمزيد من سفك الدماء".

كان الأمر واضحًا بالنسبة لي آنذاك، ولا يزال كذلك: لقد وقع عرفات على اتفاقية أوسلو ليحصل على موطئ قدم في الأراضي. فهو لم يفكر قط في التوصل إلى تسوية طويلة الأمد، كالتنازل عن حق العودة أو التخلي عن "الكفاح المسلح". بالنسبة له، كانت الاتفاقية مجرد هدنة لفترة محدودة. وبحلول عام 1995، كان قد أشار إلى "حماس"، وفقًا لكبار قادتها، أنه بإمكانهم استئناف التفجيرات الانتحارية. وحرص على ألا تحاول أجهزته الأمنية قمع الهجمات الإرهابية، بل كانت بالأحرى تعتقل المشتبه بهم وسرعان ما تطلق سراحهم من خلال نموذج "الباب الدوار". وأصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية التي أنشئت بموجب شروط اتفاقية أوسلو خاضعة بالكامل لسيطرة العائدين من "منظمة التحرير الفلسطينية". ولم يتم ترشيح أي من أعضاء "القيادة الموحدة" لمنصب رفيع. في الواقع، تقاعد جميعهم تقريبًا من السياسة وغادر عدد كبير منهم البلاد للعيش في الخارج.

بحلول ذلك الصيف، توصل رابين إلى خلاصة مفادها أن عرفات كان يغش. فقد أخبر الدكتور هنري كيسنجر، كما كشف لي وزير الخارجية السابق الأسطوري لاحقًا في نيويورك، أنه ينوي اختيار "إعادة تقييم" مسار أوسلو. وأعرب رابين عن خيبة أمله من حفنة من المستشارين الأمنيين المقربين، الذين أسرّ لهم بأنه

سيقدم لعرفات "إنذارًا لإبداء الليونة أو التعنت: إما كبح الهجمات الإرهابية إما قيام إسرائيل بمراجعة التزامها بأوسلو". ونصحوه بالانتظار إلى ما بعد الانتخابات العامة الفلسطينية الأولى في 25 كانون الثاني/يناير 1996. وكان من المقرر عقد لقاء بين الزعيمين إلا أنه لم يُعقد. ففي 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، اغتيل رابين في تل أبيب. وكان خليفته شمعون بيريز حريصًا على الإبقاء على مسار أوسلو كما هو.

ومنذ ذلك الحين، باءت كافة الجهود الرامية إلى إحياء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، والحد من حجم العنف، الذي بلغ ذروته خلال الانتفاضة الثانية المستوحاة من عرفات (2000-2003)، وتحويل السلطة الفلسطينية إلى أداة فعالة للمشاركة الدبلوماسية، وتطوير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، بالفشل. فقد خسرت السلطة الفلسطينية قطاع غزة لصالح "حماس" في عام 2006، وهي الآن تفقد سيطرتها على عدة أجزاء من الضفة الغربية. وتراجعت شعبيتها إلى حد كبير لدى الفلسطينيين وباتت تعمل بشكل أساسي كنظام محسوبية للتوظيف في القطاع العام الآخذ في التوسع.

في الوقت الحالي، يتطلب الحفاظ على السلطة الفلسطينية كشريك محتمل للسلام مع إسرائيل في المستقبل إصلاحًا طموحًا، مع استبدال الحرس القديم في "منظمة التحرير الفلسطينية"، الذي لا يزال يحتفظ بالسيطرة، من خلال ممثلين فعليين للسكان المحليين. يمكن لمجتمع المانحين الدوليين ودول الخليج، بدعم من إسرائيلي في إطار ائتلاف مختلف، ممارسة نفوذهم لإيصال شخصيات جديدة إلى مناصب قيادية يمكنها بدورها إعداد الضفة الغربية لأي نوع من كيان الدولة ذات السيادة المحدودة التي يؤمل أن ينبثق في الأساس من حوار جديد محتمل مع إسرائيل. وبطبيعة الحال، سيكون هذا المسعى عبثيًا طالما أن اليمينيين المتطرفين الذين يسعون إلى الضم يشكلون جزءًا مهمًا من الحكومة الإسرائيلية. لا ينبغي تجاهل اتفاقية أوسلو، بل تصحيحها بحيث تشكل ركيزة منصة سياسية متجددة. ومن الضروري إجراء إصلاح شامل للأجهزة الأمنية، وكذلك الاستثمار في البنية التحتية. ينبغي مراجعة التقسيم إلى المناطق (أ) و(ب) و(ج)، ولا بد من تحديث بروتوكول باريس بشأن الجوانب الاقتصادية.

كما أدرك رابين أن "منظمة التحرير الفلسطينية" لم تكن النظير الأفضل، كذلك ينبغي بنا أن نفعل الآن. فقد تراجعت "منظمة التحرير الفلسطينية" منذ توقيع اتفاقية أوسلو وفقدت قوتها. وهناك قوى قوية، على الرغم من صمتها في الغالب، داخل المجتمع الفلسطيني، حريصة على خدمة أمتها، وقد خاب ظنها في "الكفاح

المسلح" وهي تعتبر التعاون مع إسرائيل المسار المفضل لديها. ومن الأفضل أن نمنحها فرصة ونمد لها يد العون.

https://www.washingtoninstitute.org/.../atfaqyt-awslw-fy...

https://www.washingtoninstitute.org/.../oslo-30-personal...

انـهيار اوسلو بدأ بالفعل منذ اليوم الذي نـاقشت فيه الحكومة الاتفاق للمصادقة عليه

كل من القى نظرة سريعة على بروتوكول اجتماع الحكومة الاسرائيلية التي ناقشت فيه المصادقة على اتفاق اعلان المبادئ في اوسلو يومي 30 و31 اب من عام 1993 والتي سمحت الرقابة العسكرية بنشر اجزاء واسعة منه يمكنه الاستنتاج بسهولة ومن دون عناء بان اسرائيل لم تكن جدية في التوصل لاتفاق سياسي بقدر ما كانت لديها رغبة بالتخلص من قطاع غزة بالدرجة الاولى والمسؤولية المدنية عن السكان الفلسطينيين في الضفة وتحديد مساحات محددة لهم تعزلهم فيها وتستولي على باقي ارجاء الضفة الغربية خدمة للتوسع الاستيطاني ، او بمعنى اخر اعادة هيكلة الحكم العسكري الاسرائيلي من جديد في الضفة الغربية ، ووتطوير ادوات ووسائل التحكم والسيطرة على الفلسطينيين ، يظهر البروتوكول وما تلته من تسريبات وتصريحات كثيرة صدرت عن مسؤولين سياسيين وامنيين اسرائيليين ان اتفاق اوسلو كان بدأ من النهاية ومن ثم عاد الى الخلف ببطء بمعنى اخر بدأت اسرائيل بالموافقة على مبدأ الولاية للفلسطينيين ولو جزئية وتدحرجت لاحقا بشكل عكسي فبدلا من التقدم للامام كانت هناك عودة للخلف وهو ما ارادته المؤسسة الامنية والعسكرية وعملت عليه منذ التوقيع بعد ان اصبحت هي مقاول التنفيذ والجهة الوحيدة التي تمتلك كل مقدرات القرار . يمكن اختصار ذلك بسطر واحد ذكره الباحث في شؤون المجتمع والجيش اوري بن اليعازر في كتابه حروب اسرائيل الجديدة والذي تناول فيه تطور سلوك الجيش في الانتفاضة الثانية عندما وصف اتفاق اوسلو وهو ما يطابق ما قاله رابين وبيريس في البروتوكولات : اتفاق اوسلو كان بالنسبة لاسرائيل" اتفاقا امنيا بهوامش سياسية" . فيما راى فيه الزعيم الراحل ياسر عرفات اتفاقا سياسيا بهوامش امنية وهنا حصل التناقض الكبير منذ اللحظة الاولى لتوقيع الاتفاق بين المقاربتين .

الى المقال

انهيار اوسلو بدا بالفعل منذ اليوم الذي ناقشت فيه الحكومة الاتفاق للمصادقة عليه

يجيل ليفي -باحث في علاقات المجتمع والجيش

إن قراءة محضر المناقشات التي وافقت فيها حكومة رابين على المبادئ العامة في اتفاقات أوسلو، تترك انطباعاً مختلطاً: البعض سيعتبرها دليلاً على عمى الحكومة التي تجاهلت تحذيرات رئيس الأركان إيهود باراك حول صعوبات تطبيق الاتفاق ؛ وهناك البعض ممن سيقدر شجاعة الحكومة في إطلاق خطوة سياسية صحيحة، والتي افشلت بسبب تعاون المتطرفين من الجانبين، كما تزعم كارولينا لاندسمان (هآرتس، 1.9)، ويمكن تقديم قراءة أخرى على أساسها بدأ انهيار اتفاقيات أوسلو منذ االاجتماع الذي صادقت فيه الحكومة نفسها على الاتفاق .

كانت اتفاقيات أوسلو بمثابة اتفاق تسوية تاريخي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لكن النقاشات في جلسة الحكومة تلك لم تعكس ذلك. بدا اسحق رابين (عن حق) وكأنه شخص كان شبه مجبر على التوصل إلى اتفاق، وكان شمعون بيريس فخورا بالسماح باستمرار المشروع الاستيطاني، ووزراء ميرتس قللوا من حجم الحدث، ومهندس الاتفاق يوسي بيلين بقي صامتا. . فقط الوزيران موشيه شاحال وحاييم رامون خرجوا عن هذا الايقاع . لقد أوضح رابين فعلا بأنه لم يُشرك الجيش في المفاوضات لأنها كانت عملية سياسية، ولكن في الواقع كان الأمر عبارة عن نقاش عسكري حول كيفية الدفاع عن المستوطنات.

وقد حدد رئيس الأركان باراك الايقاع ، حين حذر من "مشاكل بالغة الصعوبة في تنفيذ العنصر الأمني" الذي يتمحور حول حماية حرية حركة المستوطنين والقدرة على اعتقال المهاجمين المحتملين . وأعرب باراك عن أسفه لأن الشكل الحالي من السيطرة الأمنية لن يستمر ، لكنه لم يقدم بديلا . كما انه لم يستطيع استيعاب الواقع الجديد ، كما سخر من أهمية التعاون مع الفلسطينيين، وغرق في نقاش تكتيكي مثل "كيفية تنسيق عملية دخول عناصر من جفعاتي الى جباليا مثلا مع الشرطة الفلسطينية ". كما حاول هو وآخرون تجاهل التغيير، وقد احسن الوزير شاحال التعبير عن ذلك عندما قال ان وجهة نظر الجهات الامنية كانت هي : ما كان هو ما سيكون .

كذلك تجنبت الحكومة مناقشة الرؤيا السياسية الاوسع ، ومفاهيم سياسية مثل "السيادة الفلسطينية" و"الدولة الفلسطينية" غيبت تقريبا . وكانت الوزيرة شولاميت ألوني الوحيدة هي الوحيدة من بين الوزراء التي تحدثت عن "السياسات ". وتساءلت: "هل البديل عن التوصل إلى هذا الاتفاق سيضمن وضعا أمنيا أفضل، عندما يفقد الناس الذين يخضعون لسيطرتنا كل أمل ، وتصعد حماس مرة اخرى ، فيما نواصل نحن الاغلاقات ، ونستمر في تيئيس الناس هناك؟" لقد رأت، وهي وحيدة في هذا الراي ، القيمة الأمنية في إضعاف العداء الفلسطيني، وليس في استمرار السيطرة العسكرية.

هكذا قررت المناقشات مستقبل الاتفاق ومصيره منذ اللحظة الاولى .
واذا كان الاتفاق عسكرياً، فان المطلوب هو أن يعهد ببلورته وتصميمه ، بعد توقيع اتفاق المبادئ، إلى الجيش وليس إلى وزارة الخارجية، لاسيما وأن انخراط الجيش ساهم في توفير الشرعية للاتفاق بين الجمهور. لقد صمم الجيش اتفاقات أوسلو على انها اتفاقيات عسكرية تضمن سيطرة إسرائيلية اكثر ذكاء واحكاما على الضفة الغربية والقطاع، الأمر الذي لم يهيئ السلطة الفلسطينية لاداء دورها كدولة، في حين استمر المشروع الاستيطاني في التنامي و قيد حرية حركة الفلسطينيين .

وكانت النتيجة، بحسب التحليل الثاقب لرئيس الشاباك آنذاك عامي إيلون، خلق تيار من المحبطين من أوسلو، وهو ما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية وانهيار الاتفاقات. ولم تتجاهل الحكومة تحذيرات رئيس الأركان كما قيل انما استودعت تطبيق اتفاقات اوسلو بين يديه . ليس المتطرفون من الجانبين هم المسؤولون عن انهيار الاتفاق ، بل انصار يسار الوسط الذين صمموا الاتفاقيات بالذات هم المسؤولون عن ذلك . وهذا درس مهم للمستقبل عندما تعود إسرائيل إلى طريق الحوار مع الفلسطينيين.

نكبة أوسلو بعد 30 عاما

بقلم الأستاذ : معتصم سمارة

اليوم وبعد ثلاثون عاما ينظر الكثير من الفلسطينيون الى اتفاق أوسلو على انه كارثة حلت بهم، فالاتفاق الذي بدى عام 93 على انه بداية نهاية الاحتلال سرعان ما تحول الى وسيلة أساسية لتقسيم الفلسطينيين واراضيهم بهدف القضاء تماما على أي حلم لهم بالاستقلال والتحرر

لقد شكل الاتفاق نقطة انعطاف هامة في تاريخ النضال الفلسطيني من العمل الثوري ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الى العمل السياسي والدبلوماسي والقبول فعليا برؤية المجتمع الدولي وفي مقدمته الولايات المتحدة الداعم الأساس والاكبر للاحتلال الصهيوني فيما يخص أدوات الكفاح المسموح استخدامها من قبل الفلسطينيين وفي مقابل ذلك السكوت عن كل إجراءات إسرائيل الاستعمارية على الأرض والتي تشير بكل الوضوح الى النية المبيتة بعدم الرغبة في التنازل عن حقوق الفلسطينيين المغتصبة.

شكل اتفاق أوسلو سابقة خطيرة من حيث سوئه وبشاعته كونه منح الاعتراف بحق إسرائيل في 78% من ارض فلسطين التاريخية مقابل إقرار الاحتلال الهزيل بمنظمة التحرير كممثل للفلسطينيين وهو امر لم يجرؤ عليه احد طيلة عقود الصراع رغم ما فيها من هزائم، الى جانب ذلك حولت إسرائيل الاتفاق المؤقت الى دائم ترسم من خلاله وبغطائه شكل الحل على الأرض وفق رؤيتها هي وبدعم من الامبرياليه الامريكية كما امسكت بكل أوراق اللعبة التي تجعل من السلطة الفلسطينية تابعة لسياساتها في معظم المجالات.

اتفاق أوسلو كان كارثة كبرى حلت بالفلسطينيين ومازالت اثاره مستمرة حتى اللحظة ومن أبرزها

1. "التخلي الفعلي عن حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، واستبداله ببرنامج آخر يهبط إلى ما دون مستوى مشروع الحكم الذاتي "، لم يتوقف ذلك الهبوط عند هذا الحد، وما زال التدهور مستمرا

2. أرسى المقدمات المادية والسياسية لاستمرار الاحتلال العسكري الصهيوني ، ففي بنود الاتفاقية لم يرد لفظ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، ولم تذكر الأراضي المحتلة كذلك.
فقد تجزأت الأرض الفلسطينية إلى ثلاث مناطق وهيA.B.C ، السلطة الفلسطينية تملك إدارة المناطق A وهي عبارة عن الكتل العمرانية المدنية التي لا تتجاوز مساحتها 5% من مساحة الضفة الغربية. والإقرار للاحتلال بالتحكم بالأمن الداخلي والخارجي (حدوداً ومعابر).

4. سعى اوسلو لتمزيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني، وذلك بالقفز عن موضوع القدس، وبقاء المستوطنات وتقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 إلى وحدات منفصلة، مع عدم وجود أي ضمانة للحل النهائي.
5. من خلال ما ورد في الملاحق الأمنية حول استبدال أداة القمع الصهيونية بأداة فلسطينية (الشرطة) يأتي في جدول مهامها حماية الاحتلال ومستوطنيه وقمع القوى المناهضة للاتفاق أو الساعية لمواصلة الكفاح من أجل الحقوق الوطنية.
6. أن هذا الاتفاق فتح الباب على مصراعيه أمام إمكانية فرض التوطين على جماهير الشتات ومخيمات الوطن المحتل.
7. الاعتراف بالكيان الصهيوني وبحقه في الوجود بصورة نهائية مقابل اعترافه الهزيل بـ م.ت.ف "كممثل للشعب الفلسطيني وكشريك في المفاوضات.
8. ربط الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني، وذلك من خلال الشروط الاقتصادية للاتفاق كما وردت في بروتوكول باريس، وأحكمت السيطرة على أخصب الأراضي الزراعية والاحواض المائية بالضفة الغربية.

المساومات السياسية التي تلت أوسلو باعتباره انتقالي حولته الى نص دائم وانتقائي ، ولم يستخدمه العدو إلا لمزيد من خلق الوقائع وتقادم الأمر الواقع ، كي تتحول المرحلة المؤقته إلى دائمة، وتصبح الأجزاء المرحلية هي مكتسبات

وهمية لدى أصحاب هذا الخيار. والاهم من كل هذا ان العدو بات في موقع إعادة رسم شكل الصراع ، بإيجاد الحل النهائي له وفق رؤيته .

لقد أسس اتفاق أوسلو لواقع جعل التسوية غير قابلة للفشل من خلال قدرته على إنتاج اتفاقات جديدة تدور في فلكه ،هي أكثر سوءا منه، فمن أوسلو إلى اتفاق القاهرة 94/2/10 الخاص بالتدابير الأمنية والمعابر، ومنه إلى اتفاق الخليل 94/3/31 الذي جاء بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي، ونص على مرابطة مراقبين دوليين في مدينة الخليل، وإجراءات تنظيم دخول الشرطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا ،وبعد ذلك جاء اتفاق القاهرة التنفيذي لاتفاق أوسلو 94/5/4 ، اتفاق واي بلانتيشن 98/10/23 ما بين الرئيس الراحل أبو عمار ورئيس وزراء حكومة العدو "نتنياهو" بحضور الرئيس كلنتون ،وهي اتفاقية أمنية في غالبيتها فرضت على الجانب الفلسطيني شروطا مجحفة ، وفي سبتمبر 1999 في مدينة شرم الشيخ المصرية ما بين الراحل أبو عمار و"باراك" بحضور الرئيس مبارك والملك عبد الله ملك الأردن ووزيرة خارجية أمريكا مادلين اولبرايت ، تم فيها التوقيع على مذكرة شرم الشيخ (واي ريفر) ثم مفاوضات كامب ديفيد الثانية التي انطلقت في العشرين من يوليو 2000 ثم في شرم الشيخ وطابا حيث وصلت إلى طريق مسدود ثم تفجرت الأوضاع مع وصول شارون للحكم، حتى خطة خارطة الطريق 2002 والانسحاب أحادي الجانب من غزة 2005 ، وصولاً إلى الانقسام الكارثي في ظل الاحتلال حزيران 2007، كل هذه المحطات والمتغيرات ذات صلة باتفاقية أوسلو وسلطتها، وأخيراً جاء الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني تتويجاً ليس لاتفاق أوسلو فحسب، بل أيضاً تتويجاً للضعف والانقسام الفلسطيني من ناحية وتفاقم حالة الخضوع والاستسلام العربي من ناحية ثانية .

ان الحالة الماساوية التي وصل لها الفلسطينيون اليوم بعد 30 عاما على اتفاق أوسلو لا تعني ابدا نهاية المطاف فالبرغم من حالة الفرقة والضعف الفلسطيني وبالرغم من التخلي العربي عن القضية الفلسطينية الا ان الأجيال المتعاقبة من الفلسطينيين لم ترفع الراية وما زالت الجماهير تصر على دفع الثمن الباهظ جدا بهدف الخروج من نفق أوسلو المعتم واستعادة درب التحرر والانعتاق من الاحتلال.

مصيدة اوسلو : الانتحار المجيد لمنظمة التحرير والرواية الفلسطينية .

ترجمة الأستاذ : معاوية موسى

لم يقتصر اتفاق أوسلو على منح إسرائيل اعترافا من طرف واحد وتنازلا مسبقا من منظمة التحرير الفلسطينية عن اجزاء من أرض الوطن وحق تقرير المصير واعتبار كفاحها الوطني من اجل التحرير ارهابا فحسب . بل انها ادخلت الفلسطينيين الى مصيدة فشلت فيها محادثات السلام في تحقيق اية اهداف ، و العودة الى الكفاح المسلح لم تعد مسألة ممكنة ايضا .

الدكتور رائف زريق : مدرس الفقه القانوني في القرية الاكاديمية اونو وباحث كبير في معهد فان لير .

كنت عندما وقعت اتفاقات اوسلو محاميا في بداية حياته المهنية ، بعد سنوات من الحياة الطلابية، التي تضج بالنشاط السياسي في القدس في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ، في ظل الانتفاضة الأولى. غادرت القدس عام 1990، متعبا الى حد كبير من المدينة، من التوتر المستمر والنشاط المكثف ضد الاحتلال. لذلك لا عجب أنه على الرغم من ان كل ما أكتبه هنا في إدانة اتفاقات أوسلو ، إلا أنها اعطتني شعورا بالراحة مصحوبا بالقليل من الأمل في أنه ربما ولد شيء جديد هنا بعد كل ما حدث . كنت أريده أن ينجح، لكن عقلي كان يصر على أنه لم ينجح.

كان هناك جميع أنواع المعارضين لأوسلو في الجمهور الفلسطيني. بعضهم لم يكن يريد اساسا حل الدولتين، واعتبره هزيمة. لم أكن انا من هؤلاء. لم تنبع معارضتي لأوسلو من منطلق رفض حل الدولتين، بل من قناعة داخلية بأن أوسلو لا يمكن أن يؤدي إلى مثل هذا الحل. لم يؤثر علي كل ما قيل في المقابلات التلفزيونية أو التحليلات والتعليقات العامة ، لكنني ذهبت وقرأت الاتفاقات بأعين محام شاب. بعد كل شيء ، فإن الاتفاق السياسي هو أيضا اتفاق له منطق تعاقدي ، يتضمن شروطا متبادلة ، وله جدول زمني وقواعد في حالة خرق العقد ، وما إلى ذلك . يبدو لي أن القليل من المشورة القانونية لن تضر بالفلسطينيين في هذا الصدد.

وهناك ثلاث قضايا تشير إلى مشاكل سياسية عميقة. كانت هذه المشاكل مرتبطة ببعضها البعض ، وكلها تتجمع لتخلق صورة إشكالية. وقد عبرت هذه المشاكل جميعا عن نفسها في الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء اسحق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات.

ممثل لا يمثل في الواقع

المشكلة الأولى تتعلق بعدم وجود اعتراف متبادل بين الطرفين. لقد اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وحقها في الوجود واعترفت بقراري مجلس الأمن رقم 242 و338، لكن اسرائيل في المقابل لم تعترف بحق الشعب الفلسطيني في دولة أو حقه في تقرير المصير، بل كل ما في الامر انها اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني . وهذا لا يشبه ذاك : لان منظمة التحرير الفلسطينية مجرد وسيلة ليس أكثر، وهناك فرق بين الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبين الاعتراف بمطالبها وادعاءاتها . ومن الناحية المنطقية البحتة، كان لإسرائيل - في تلك اللحظة - مصلحة في أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني برمته،

لماذا؟ لأن منظمة التحرير الفلسطينية في تلك اللحظة اعترفت بحق إسرائيل في الوجود، ومن الأفضل أن يأتي هذا الاعتراف بإسرائيل من كيان يمثل كل الفلسطينيين . ولأن الاعتراف باسرائيل من جانب منظمة التحرير لا معنى له ان لم تكن ممثلا حقيقيا واصيلا للشعب الفلسطيني .

في هذا السياق، تم التعبير عن الطبيعة المفيدة للممثل: يمكن للممثل أن يعمل لصالح الاشخاص الذي يمثلهم ، ويمكن ايضا ان يعمل ضد مصلحتهم . يستطيع أن يضع شروطه ومطالبه امام الطرف الاخر، لكنه يمكنه أيضاً أن يقدم التنازلات نيابة عن الشعب الذي يمثله. وعندما قدمت منظمة التحرير الفلسطينية مطالب واضحة، تنكرت إسرائيل لأمر التمثيل، ولكن عندما تظاهرت بالاعتراف بإسرائيل وتقديم التنازلات بأسم الفلسطينيين، نظرت اليها اسرائيل كممثل. فعليا استخدمت منظمة التحرير الفلسطينية رأسمالها الرمزي كممثل الشعب الفلسطيني لتظهر على مسرح التاريخ وتعلن عن تغييب الشعب وتصفية روايته. وهي ممثل ما دامت أنها لا تمثل فعلا . من الناحية العملية كان هذا هو الظهور الاخير لمنظمة التحرير الفلسطينية على الساحة السياسية، وهدف الاعتراف بها الى دفعها الى الاعلان عن انتحارها، ومنذ ذلك الحين منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد موجودة ، ولم تعد ، لاعباً مهماً، وكل ما هو موجود هو السلطةالفلسطينية .

وفي هذا السياق جاء أيضاً التعهد بإلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي لا تعترف بإسرائيل، وهو ما تم بالفعل بعد عامين، في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية وبحضور الرئيس كلينتون. بلهجة مخففة ، بدا لي أن هذه لحظة غير حكيمة وخطوة غير مدروسة. في ذلك اليوم كتبت في "هآرتس" مقالاً رافضاً لهذه الخطوة، بعنوان "لا تسوية دون اعتراف". وقد تم إلغاء تلك البنود مجانا من دون اي مقابل من إسرائيل. وفي الوقت نفسه، لم تتعهد إسرائيل بالاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967، ولم تعترف حتى بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبحقوقه الوطنية في فلسطين.

وهذا خلق وضعاً اصبحت فيه إسرائيل حقيقة واقعة فيما النزاع يقتصر فقط على المناطق. واذا كان النزاع هو على المناطق، حينئذ هناك منطق في المطالب الاسرائيلية بتقسيم المناطق بين المستوطنين والفلسطينيين . إن مجرد تعريف المشكلة في حد ذاته يشير إلى أفق الحل: إذا كان النزاع على فلسطين كلها ، فإن تقسيم كامل الأرض من البحر إلى النهر إلى كيانين هو الحل الأمثل، ولكن إذا كانت المشكلة برمتها تتلخص في الأراضي المحتلة عام 1967، فإن الحل المعقول لابد أن يؤدي إلى تقسيم الأراضي المتنازع عليها بين المستوطنين والفلسطينيين. إذا أصر الفلسطينيون على الحصول على جميع الأراضي المحتلة، فسوف يُنظر إليهم على أنهم رافضون ومتطرفون، لأنهم يطالبون بكل شيء لأنفسهم. وحقيقة أن الفلسطينيين قد تنازلوا بالفعل عن أكثر من ثلثي وطنهم لا تعتبر ولا تحسب. لقد تم التنازل حتى قبل أن يجلس الطرفان على طاولة المفاوضات، لذلك فلن يؤخذ في عين الاعتبار. كما انه لن يعتبر تنازلاً على الإطلاق. وكان هذا فخاً حقيقياً للفلسطينيين، الذين لم يتمكنوا من التحرر منه حتى يومنا هذا، وهو ليس الوحيد.

في مصيدة الاعتراف

لقد تعالت في الآونة الأخيرة ألاصوات التي تطالب منظمة التحرير الفلسطينية بسحب اعترافها بإسرائيل، لأن إسرائيل لم تفي بتعهداتها في اتفاقات أوسلو. ولكن يبدو أن هذا مطلبا ساذجا ، غير ممكن ، ولا معنى له. والأكثر من ذلك: أنه خطير. الاعتراف، بطبيعته، هو لمرة واحدة ولا يمكن التراجع عنه .لكي يكون الاعتراف وازنا واعتباره خطوة ذات معنى، يجب أن يمثل نوعًا من القناعة والوعي الداخليين، والذي يتم التوصل إليه بعد الحد الأدنى من التفكير وجهود الاقناع الداخلية .أهمية الاعتراف يكمن في انه لا يمكن تكراره ، فالقول عن الاعتراف انه ليس قيمة مادية وان أهميته تقتصر على الجانب الرمزي، فأنه في غياب مثل هذا رأس المال الرمزي، ليس له أي معنى.

إذا أراد الفلسطينيون العودة عن الاعتراف الآن، فإنهم يقطعون الغصن الذي يجلسون عليه، أو الذي يريدون الجلوس عليه: في المستقبل لن يتمكنوا أبداً من استخدام عملة الاعتراف مقابل الانسحاب الإسرائيلي، لأن التجربة ستعلمهم ، أنهم يمكنهم التراجع دائماً. لا يوجد رأس مال رمزي في الاعتراف إلا إذا تم ذلك مرة واحدة وبطريقة لا رجعة فيها. من الأفضل عدم الاعتراف بدلاً من الاعتراف او العودة عن الاعتراف. ولهذا السبب بالتحديد عارضت الاعتراف، طالما أنه ليس متبادلا، وطالما أنه ليس من الواضح ما الذي سيحصل عليه الفلسطينيون في المقابل وما هي طبيعة الحل النهائي.

ويضاف إلى هذا بعد آخر للرسائل المتبادلة: منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ الإرهاب كوسيلة للتوصل إلى تسوية. ويتعين علينا أن نقرأ هذا الأمر بعناية: إن منظمة التحرير الفلسطينية لا تدين الإرهاب فحسب، بل وتنبذه أيضاً. أي أن منظمة التحرير وافقت بنفسها على ان تطلق على نضالها حتى تلك اللحظة ارهاب . وهنا برزت عدة مشاكل، ولكنني أريد التركيز على واحدة. وليس لدي أي نية لإجراء جدال حول تعريف الإرهاب، أو إجراء نقاش تاريخي ، في هذا الشأن . المشكلة تتعلق بالمستقبل وليس بالماضي: ماذا سيحدث إذا لم توافق إسرائيل في المفاوضات على الانسحاب من الأراضي المحتلة ولم توافق على حل الدولتين؟ ماذا سيحدث بعد ذلك وما هي الوسائل المتاحة للفلسطينيين في نضالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي؟

في الواقع، هذا بالضبط ما حدث بعد ذلك. أوقفت إسرائيل العملية وواصلت مشروع الاستيطان. ولم يكن من الواضح على الإطلاق إلى أين ستؤدي هذه العملية وما هي المحطة الأخيرة والحل الدائم في النهاية. سيطرت إسرائيل على الأرض والجو والحدود والمياه وكل الموارد النادرة، وسلمت إدارة السكان إلى السلطة الفلسطينية. لقد ابقت إسرائيل النفوذ والصلاحيات في يدها، لكنها القت بالمسؤولية على عاتق السلطة الفلسطينية. اصبح لدى إسرائيل الصلاحيات من دون مسؤوليات ، فيما إلسلطة الفلسطينية تتحمل المسؤولية من دون اية صلاحيات .

ليس هذا فحسب، بل إن الاتفاق لم يتضمن نصا صريحا يمنع استمرار البناء الاستيطاني في المناطق. دخل الفلسطينيون إلى نفق ليس من الواضح إلى أين يؤدي. إنهم لا يستطيعون التقدم نحو الدولة المنشودة، لكن الإشكالية الأكبر هي أنهم لا يستطيعون العودة إلى المنطق الثوري والكفاح المسلح. فهم ليسوا فقط غير قادرين على بناء القوة والتنظيم، بل إنهم محاصرون من الناحية المفاهيمية ومن حيث الخطاب. لقد اعترف بهم العالم، -إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة - على أساس أنهم ينبذون الإرهاب وعلى أساس القبول بقواعد معينة للعبة، وبالتالي فإن العودة إلى الكفاح المسلح هو عودة إلى الإرهاب. صحيح أن إسرائيل والولايات المتحدة أطلقتا عليه اسم الإرهاب منذ وقت طويل ، لذلك يمكننا التساؤل - ما الجديد؟ الحقيقة هي أن هناك شيئا جديدا: هذه المرة، أعطى الفلسطينيون أنفسهم اسما لنضالهم، وأطلقوا عليه هم أنفسهم الإرهاب. والآن اصبح مسموحا لبقية العالم أن يطلق على هذا اسم الإرهاب، لأنهم هم بأنفسهم وقعوا على هذا المصطلح.

وهذا هو جوهر الفرق بين الانتفاضة الأولى والثانية. الأولى جاءت على خلفية الاحتلال ولذلك نظر إليها العالم وإلى نضال الفلسطينيين على أنه نضال ضد الاحتلال. فيما الانتفاضة الثانية، التي فُرضت حرفياً على الفلسطينيين بعد الاستخدام المكثف للقوة من قبل الإسرائيليين ، جاءت على خلفية محادثات السلام وبعد أن أخضع الفلسطينيون أنفسهم لقواعد سياسية وقواعد خطاب من نوع مختلف. كل حجر ألقي في الانتفاضة الأولى كان يُنظر إليه على أنه حجر ضد الاحتلال ومن أجل التحرر الوطني، لكن إلقاء الحجارة بعد أوسلو كان يُنظر إليه على أنه حجر ضد السلام وعمل إرهابي. لقد تغير السياق وتغير معه معنى العمل المقاوم الفلسطيني. والوضع الذي تخلق هو أن محادثات السلام مع إسرائيل لا تحقق أي هدف، لكن العودة إلى الكفاح المسلح يشكل أيضاً إشكالية. لذلك الفلسطينيون الان في المصيدة .

ليس لدي أي نية لطرح اي اقتراح للمستقبل، لكن أعتقد أن أي تفكير في العودة إلى الخلف وإعادة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية والعودة إلى المبادئ التي تأسست عليها المنظمة قبل 60 عاما، لم يعد يتوافق مع الوضع اليوم. ومن هنا لا

خيار امامنا سوى المضي قدما، لقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بواجبها وأنقذت اسم فلسطين من النسيان وأثبتت أن هناك شعبا اسمه الشعب الفلسطيني.
هذا الجيل له دور مختلف في واقع مختلف، لصياغة تصور جديد يرافقه الادراك بأن هناك بين البحر والنهر 7 ملايين يهودي و7 ملايين فلسطيني، وبينما اليهود يسيطرون على الفلسطينيين ويحافظون على نظام التفوق اليهودي ويحرمونهم من حقوقهم وأرضهم في كل يوم. اذن من هنا سنبدأ.

ارث اوسلو سيبقى حتى سقوط الجدار

ترجمة الأستاذ : معاوية موسى

من يظنون أن اتفاق أوسلو قد اختفى، عليهم أن ينظروا إلى الحواجز والجدار الفاصل ونظام التصاريح الذي أعطى إسرائيل سلاحا بيروقراطيا قويا جدا ضد الفلسطينيين. هذه الوسائل لم توفر لإسرائيل الأمن، بل مكنتها من تعزيز سيطرتها .

البروفيسور ياعيل باردة - سيحاه مكوميت

الكثيرون في اسرائيل يحبون تأبين اتفاق أوسلو والقول إنه لم يبق له أي أثر. لكن لا شيء يمكنه أن يكون أبعد عن الحقيقة من ذلك : اتفاق أوسلو أدى إلى خلق نظام قيود اسرائيلي واسع النطاق ، بعد أن حول التقسيم الجغرافي الذي ورد في الاتفاق إلى مناطق أ، ب، ج، إلى سلاح بيروقراطي قوي جدا للسيطرة على الفلسطينيين من خلال تحكمه بنظام الحركة والتنقل . إنه نظام للسيطرة على السكان المدنيين، وهو احد الأنظمة الأكثر تطوراً في العالم، والذي نجح في بلورة سياسات الفصل القائمة على ان : هناك حدود لا يستطيع الفلسطينيون عبورها، بينما هذه الحدود شفافة بالنسبة للإسرائيليين.

إن الفصل الجسدي - الذي تم تكريسه من خلال الحواجز، والجدار الفاصل ، ووجود تقنيات المراقبة، حرس الحدود، والقوانين المنفصلة وتطبيق القانون على أساس عنصري - جعل منطق الفصل مشروعًا ومقبولًا من وجهة نظر قطاعات كبيرة من الجمهور الإسرائيلي .

وبهذا الشكل، ساهمت أوسلو في تغيير وجه المجتمع، ليس في فلسطين فحسب، بل في إسرائيل أيضاً، لانها منحت الشرعية للانتهاكات اليومية القاتلة لأهم

حق، بعد الحق في الحياة، وهو الحق في حرية التنقل. إن المزاعم بأن انتهاك حرية التنقل هو ضرورة أمنية تحول الى نوع من اللاهوت الأمني. كما أن منطق الانفصال جعل التفوق اليهودي شرعياً في الممارسة العملية. كل بلدة يهودية جديدة يتم إنشاؤها، ليس فقط في المستوطنات، ولكن أيضًا كجزء من مشاريع تهويد النقب والجليل، تحولت الى نقطة أخرى في نظام الفصل، مع سياج وحاجز عند المدخل ومئات من ألامتار التي يمنع عليك التنقل فيها دون ان تعرض حياتك للخطر .

من الذي دعم إنشاء نظام التصاريح المتشعب والمعقد ، وباستثمارات مادية وفيزيائية ، تكنولوجية ، واقتصادية في إنشائه وتشغيله؟ من الذي أراد الجدار فعلاً؟

دفع الممثلين الرسميين لـ "معسكر السلام" بشكل نشط خطط الانفصال قدما الى الامام . ويتفق الفلسطينيون واليمين الاستيطاني على أن الجدار الفاصل هو في الواقع مشروع يهدف إلى إقامة حدود سياسية وليس له ضرورة أمنية.على مدى 25 عاما من اصل 30 عاما هي عمر الاتفاق هناك من ربط بين المزاعم بأن الجدار ضرورة أمنية، وحل الدولتين ونظام التنقل الوحشي للفلسطينيين.

تحولت الضرورات الامنية مع مرور الوقت الى نوع من العبادة التي لا اساس لها في الواقع الا اذا كانوا يعتقدون ان مجرد وجود الفلسطينين الذين يتنقلون في المنطقة هو تهديد بحد ذاته ، وان كل فلسطيني يخفي في داخله (ارهابي) محتمل . مع مرور الوقت تحولت الضرورات الامنية الى مسالة سائلة اكثر واكثر . الثغرات في الجدار او المناطق التي لم يتم بناء الجدار فيها مطلقا كانت معروفة لكل اذرع الامن . كذلك تم التعامل مع الفساد وتزوير التصاريح باستهتار ولم يتم توجيه اي اتهامات ضد مزوري التصاريح حتى عندما حققوا ارباحا بالملايين من عدة الاف من التصاريح التي ربما الحقت ضررا بامن الدولة .

حصلنا الآن على مثال آخر على أن نظام التصاريح ليس له أي أهمية أمنية حقيقية ، عندما وافقت إسرائيل على السماح لسكان غزة الذين يحملون الجنسية الأمريكية بالدخول إلى إسرائيل. اعترض الشاباك، ولكن بمجرد أن رأت الحكومة أمام أعينها جائزة الإعفاء من التأشيرة للولايات المتحدة، وافقت على السماح للفلسطينيين من غزة، الذين يحملون الجنسية الأمريكية، بالبقاء في الأراضي الإسرائيلية لمدة 90 يومًا وحتى المغادرة جوا من مطار بن غوريون .

ساعدت الدول المانحة في توفير الاستثمارات المالية الضخمة في خدمة نظام الفصل ، وهي التي مولت بالكامل ثمن اجهزة الفحص الدقيق والمتطور وبناء الحواجز. لكن بيروقراطية الاحتلال هي نظام دقيق ومتطلب دائما ، لم يخطط له أحد مسبقا. أصبح عدم القدرة على فهم البيروقراطية وحالة عدم اليقين الذي خلقته وسيلة قوية لإبطاء وتعطيل حركة الفلسطينيين، واساسا وقبل كل شئ فصل الفلسطينيين عن بعضهم البعض .

إن سحق القدس كمدينة تربط بين بيت لحم ورام الله، والعزلة المفروضة على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، هما مثال على الكيفية التي عمل بها نظام الفصل للاضرار بقدرة الفلسطينيين على إدارة الدولة . كذلك حوّل قانون المواطنة وأنظمته الصارمة نظام التصاريح إلى وسيلة
للمساس بالمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وعزلهم عن المجتمع الفلسطيني في المناطق.

لكن نظام التصاريح، الوحشي بطريقته المملة، والذي أصدر في أوقات معينة أكثر من 120 نوعا من التصاريح المختلفة ، أتاح للشاباك والشرطة فرصة للتدخل المباشر والسيطرة على حياة الفلسطينيين. تجديد تصاريح العمل كل ثلاثة أشهر أتاح الفرصة للمراقبة والتدخل والتنكيل بالفلسطينيين سواء عن قصد أو عن طريق الخطأ، لأن بيروقراطية الاحتلال مخطئة في أغلب الأحيان.

عرضت على الفلسطينيين الذين اضطروا إلى التنقل، إما للضرورات الطبية أو بحثا عن رزق أسرهم ، صفقة لا يمكن تخيلها : العمل كمخبرين لجهاز الامن العام والحصول على تصريح أو أن يفرض عليه "منع أمني" وتعريض نفسه لخطر الاعتقال أو السجن بشكل يومي، والاختيار بين الحاجة الشخصية الملحة اوخيانة الجماعة الوطنية. لا نعرف عدد المخبرين الذين تم تجنيدهم باستخدام هذه الطريقة، لكن هذه الصفقة عُرضت على عشرات الآلاف من الأشخاص.

وكان لهذه الصفقة – التصريح مقابل التعاون – تأثير عميق على المجتمع الفلسطيني. وقد خلق ذلك حالة من عدم الثقة ، حتى داخل العائلات والمجتمعات الصغيرة عن، بين من حصل على التصاريح ومن منع من ذلك . تصريح الحركة الأساسي كان مصحوبا بثمن شخصي باهظ – الشك المستمر في أن من حصل عليه يعمل مع إسرائيل. وكانت أخطر الشكوك موجهة إلى رجال السلطة الفلسطينية، ورؤوس الاموال ، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، مما ترتب على ذلك ضررا شديدا في مجال القدرة على تعزيز التضامن الاجتماعي ووجود ثقة متبادلة .

نظام التصاريح، الذي أنشأ فعلياً حدوداً صلبة في وجه الفلسطينيين، والتي لم تكن مشاهدة من قبل اليهود، أنشأ حدوداً دون إقامة دولتين. لقد خلق واقع الدولة الواحدة، حيث تسيطر إسرائيل على كامل ألارض ، لكنها لا توفر الأمن والهدوء لمن يعيشون هناك.

نظام التصاريح الإسرائيلي هو جزء من أدوات السيطرة الاستعمارية. إنه إرث الانتداب البريطاني وهوسه بمنع حركة "السكان الأصليين" من خلال قوانين الطوارئ، وهو أيضاً إرث الاستعمار الاستيطاني، الذي يهدف إلى إنشاء مناطق "نظيفة" من الفلسطينيين حتى يمكن استيطانها.

ومن أجل الاستمرار في منح الشرعية لهذا النظام البيروقراطي - الذي يزداد وحشية،يجري ادارته خاصة بمشاركة بين جهات اقتصادية وأمنية وبين المستوطنين المدنيين وليس من قبل الحكومة أو الجيش، ولا احد يتحمل المسؤولية عن ذلك ، بما في ذلك المحكمة العليا – باتت الحجج القومية تستخدم أكثر فأكثر، المجتمع اليهودي ككل تبنى في الواقع مبررات نظام الفصل التي قدمتها أحزاب مثل القوة اليهودية والصهيونية الدينية، الذين يهدفون الى الضم والطرد .

وقد نشأ تصور مفاده أن حركة جميع الفلسطينيين أمر خطير، وأن كل فلسطيني يمكن أن يكون (إرهابيا)، وأن وجود الفلسطينيين في حد ذاته يشكل تهديدا ديموغرافيا. وهكذا أصبح الجدار ونظام التصاريح سلاحاً للضم والسيطرة في يد القيادة الاستيطانية، وجزءاً من العبادة الامنية من وجهة نظر الكتلة الليبرالية.

إن الجدار ونظام التصاريح لم يجلبا الأمن ، لكنهما استجابا لخوف ورعب غالبية الجمهور اليهودي. لقد ساهموا في حقيقة أنه حتى بين معسكر السلام والذين يؤيدون حل الدولتين، كان الحل المفضل لسنوات هو حل الانفصال.

لكن للخوف والرعب هناك رد اخر . وكما ترون في بعض الأحيان بعد تقاعد بعض الاشخاص من الأجهزة الأمنية، فقد حان الوقت لكي يصحوا اليهود ويقروا بأن نظام التصاريح والاستثمار في منع حركة الفلسطينيين في المنطقة هو الذي يخلق التصعيد وهم الذين يبعدون إسرائيل عن إمكانية الوجود كدولة ديمقراطية وآمنة في الشرق الأوسط. كما أن منطق الانفصال الاستعماري عن الفلسطينيين هو الذي انتج منطق وشرعية الانقلاب القضائي الذي يهدف فيما يهدف الى الضم والتهجير وخلق دولة الشريعة وإقامة نظام استبدادي دائم في المنطقة بأكملها.

إن النضج او الاستيقاظ هي عملية ادراكية (في الوعي) ، لأن الجدار يجب أن يسقط في عقول وقلوب اليهود في إسرائيل الذين كانوا حتى اليوم يعتقدون أن

الفصل والجدران فقط هي التي ستجلب السلام. إنها خطوة تتطلب شجاعة، وأيضا حلولا حقيقية للخوف والرعب الحقيقيين، ليس فقط بالنسبة لليهود، ولكن أيضا، وربما بشكل أكثر من ذلك، بالنسبة للفلسطينيين.

ومن يريد الديمقراطية والأمن عليه هدم الجدار وإلغاء نظام التصاريح، لأن حرية التنقل والمساواة في حرية التنقل عنصر أساسي في بناء علاقات الشراكة وإعادة تأهيل المجتمع الفلسطيني والإسرائيلي. ولا تقع المسؤولية عن ذلك على عاتق القيادة الإسرائيلية فحسب، بل تقع أيضًا على عاتق النظام الدبلوماسي والاقتصادي الواسع النطاق الذي أنشأ وموّل وحافظ على ودعم نظام التصاريح والفصل في أوسلو.

ومع ذلك، فإن واجب الاستيقاظ يبدأ أولاً بالمجتمع الاسرائيلي . في الانقلاب على النظام هناك مخاطر كبيرة ، ولكنها أيضًا فرصة كبيرة لرؤية الحماقة التي ينطوي عليها نظام منع الحركة، والطريقة التي يعزز بها قوة القوى الاستبدادية التي تروج للسياسات الكاهانية ، والعمل على إلغائها.

انتهى

الدكتور ياعيل باردا هي في هيئة التدريس في قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في الجامعة العبرية في القدس وزميل باحث في مبادرة الشرق الأوسط في كلية كينيدي للحكم في جامعة هارفارد، ومؤلفة كتاب Living emergency: Israel’s permit regime in the occupied West Bank"عضو في حركة البلاد للجميع.

مع كل ذلك ... اوسلو !

ترجمة : معتصم سمارة

هذا الأسبوع، تم الكشف للجمهور عن محضر جلسة الحكومة التي ترأسها اسحق رابين، والتي تمت فيها الموافقة على توقيع اتفاقيات أوسلو قبل 30 عاما. وتظهر الوثيقة أن نقاط الضعف والألغام الكامنة في التسوية، وعلى رأسها التناقض الأساسي بين الحكم الذاتي الفلسطيني والاستيطان الإسرائيلي، كانت معروفة مسبقاً للوزراء الذين وافقوا عليها. لقد تنبأوا بدقة بما سيحدث بعد ذلك: الإرهاب الفلسطيني والإرهاب اليهودي، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وعودته إليها، وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية. وإخلاء غوش قطيف.

والبروتوكول رائع أيضاً فيما لا يتضمنه: الإشارة إلى الاحتلال الإسرائيلي أو حق الفلسطينيين في الحرية والاستقلال. واضح منه أن إسرائيل، حتى عندما كانت تترأسها الحكومة الأكثر يسارية، لم تكن تنوي الانسحاب من المناطق وإقامة دولة فلسطينية فيها. رابين عارض أي نقاش حول القدس، وشدد الوزراء على أهمية السيطرة الإسرائيلية على "أراضي الدولة" (ما سُميت فيما بعد المنطقة "ج")، أي الحفاظ على احتياطيات الأراضي لتوسيع المستوطنات. لقد وعد رابين بإقامة سلطة فلسطينية تعمل كمقاول أمني من الباطن للجيش الإسرائيلي، وتحاول كبح صعود حماس... لا أكثر.

ليس من المستغرب إذن أن يتعثر اتفاق أوسلو في المرحلة الانتقالية. رابين قُتل على يد معارض للاتفاق. محاولة التوصل إلى تسوية دائمة، التي أصبحت موضع شك، انفجرت بعد سبع سنوات في كامب ديفيد. الانتفاضة الثانية، وهي من أصعب حروب إسرائيل، وسقوط غزة في أيدي حماس بعد فك الارتباط، هيأت الفرصة للتوصل إلى تسوية بعيدة، والمحاولات اللاحقة في أنابوليس ومحادثات كيري انتهت بالفشل. ومع ذلك، فحتى حكومات اليمين التي عادت إلى السلطة بعد أوسلو لم تقم بإلغاء الاتفاق. وكما توقع وزراء حكومة رابين، فإن

التسوية كانت ولا تزال ضرورية بالنسبة لإسرائيل، رغم كل الصعوبات. لقد أدت اتفاقيات أوسلو إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية، ووضعت الأسس لتقسيم البلاد إلى دولتين - وهي الفكرة التي التزم بها حتى بنيامين نتنياهو، حتى لو كان على أسنانه. وهكذا فقد حدد اتفاق أوسلو المسار الذي ينبغي على جميع الإسرائيليين الليبراليين أن يتبعوه، إلى أن يتم إنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة إلى جانب إسرائيل، وينتهي الاحتلال ويتم إخلاء المستوطنات، ويعيش الشعبان في تفاهم واحترام متبادلين.

https://bit.ly/3PFN8y7

دبلوماسيون امريكيون ينظرون الى الوراء بعد مرور 30 عاما

على اتفاقات اوسلو . النشوة - وخيبة الامل .

ترجمة الأستاذ : معاوية موسى

خمس شخصيات مهمة كانت تشغل مواقع متقدمة في القيادة الامريكية عام 1993 يتحدثون عن دور الولايات المتحدة في الاتفاقات " لقد تهربنا من تحمل المسؤولية " ، عن الثقة بين الطرفين (" كل شئ جرى من خلف ظهورنا ") . وحول الامور التي لا زالت ذات صلة منذ ذلك الوقت حتى الان (" الاتفاق كان جيدا لاسرائيل ") .

هذا الأسبوع، قبل 30 عاما، التقطت واحدة من أهم الصور في تاريخ إسرائيل: رئيس الوزراء اسحق رابين يصافح يد زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض بعد الاتفاق على أسس اتفاق سيؤدي إلى حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. التوقيع اتفاق أوسلو، أو اسمه الرسمي لـ "اتفاق اعلان المبادئ"، شكل اعترافا رسميا من دولة إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني ، فيما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل نفسها.

في الأشهر والسنوات والعقود التي مرت منذ حفل التوقيع الاحتفالي، أصبح اتفاق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين يبعد يوما بعد يوم ، ولن يعتبر أي من المشاركين في بلورة اتفاق أوسلو أنه قصة نجاح. عندما يتعلق الأمر بالسؤال

عن ما الذي حصل وادى الى التشويش عليه ولماذا ، يمكن للأميركيين الذين لعبوا دورا في القصة أن يشيروا إلى بعض نقاط التحول – مثل اغتيال رابين وتعزيز قوة المتطرفين من كلا الجانبين.

ولكن في هذه القصة هناك نقاط أخرى، والتي تجد هذه الشخصيات صعوبة في الاتفاق عليها. هل كان مصير الاتفاق محددا سلفا، وما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة أن تلعب دورا أكبر في العملية منذ البداية ، وما إذا كان ينبغي على الأمريكيين أن يستثمروا أكثر في بناء الثقة بين الطرفين ، وهو ما كان من الممكن يؤثر على النتيجة النهائية. في الذكرى السنوية الـ 30 للتوقيع ، لا تزال الكثير من هذه الأسئلة مهمة وذات صلة . خمس شخصيات رئيسية شاركت في صياغة الاتفاقات من الجانب الأمريكي تنظر إلى الوراء على ما حصل وما كان يمكن القيام به بشكل مختلف.

مارتين انديك

من وجهة نظر مارتن إنديك، الذي كان عضوا بارزا في طاقم السلام للشرق الأوسط نيابة عن وزير الخارجية وارن كريستوفر في عام 1993، فإن فشل أوسلو لم يكن في الاتفاق نفسه - ولكن في فشل كلا الطرفين في الوفاء بالتزاماتهما التي وردت في الوثيقة التي وقعوا عليها. وقال إنديك: "الجمهور ينظر إلى اتفاق أوسلو ويعتقد أنه كان كارثة. أعتقد أن الاتفاق كان يمكن أن يكون ناجحا لو لم يتم اغتيال رابين". وعندما جاء لفحص الاتفاقية، وضع إنديك أصبعه على عدم القاء الولايات المتحدة بثقلها باعتباره عامل حاسم في انهيارها . واضاف انديك الذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة في اسرائيل لفترتين منفصلتين : لقد تفاوض الطرفان من خلف ظهورنا ، لقد عرفنا عن الاتفاقات فقط بعد ان تمت صياغته . وفي اللحظة التي توصلت فيها اسرائيل

والولايات المتحدة الى الاتفاق لم يبقى امام الرئيس الاخيار واحد فقط وهو الوقوف خلف هذا الاتفاق وتركه يعمل . لقد كنا مضطرين للعمل بسرعة.

و أوضح إنديك، وبسبب هذه الظروف ، اضطرت إدارة الرئيس بيل كلينتون - التي استضافت اتفاق التوقيع الذي حظي باهتمام واسع في البيت الأبيض - إلى العمل في الظلام. وقال السفير السابق: "لم نكن نعرف بالضبط الى اين نسير واين دخلنا ، ولم نكن نعرف ما الذي يحدث من خلف الكواليس في المفاوضات"، وقال: "صحيح اننا قرأنا الاتفاق، لكنه كان مجرد هيكل فقط . واضطررنا للتوقيع على وثيقة لم يكن لنا أي دور في صياغتها".

من وجهة نظر إنديك، كان هذا الوضع ليس مرغوبا لإدارة كلينتون، لكنها اضطرت إلى تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الأطراف ل بعضها البعض، وليس تجاه الولايات المتحدة نفسها. وأضاف "الأمور التي تم الاتفاق عليها، ربما بنية حسنة، لم يتم تنفيذها "، مركزا على "النبضات الثلاث"، وهي المراحل الثلاث التي وافقت فيها إسرائيل على الانسحاب من مناطق في الضفة الغربية، قبل توقيع الاتفاق النهائي. وقال إنديك: "في اتفاق أوسلو، اتفق الطرفان على تأجيل مفاوضات القضايا الكبرى الى الحل النهائي ، وينسى الجمهور أنه لم يكن هناك اي شيء مكتوب في الاتفاق حول دولة فلسطينية، حول القدس، حول اللاجئين والحدود. كل شيء بقي معلقا في الهواء".

يوضح السفير السابق أن إجراءات بناء الثقة التي اتفق عليها الطرفان انهارت مع اغتيال رابين، ومعها اتفاق أوسلو نفسه. "أعتقدت أن الاتفاق سينجح باجتياز هذا . لكني كنت مخطئا"، موضحا كيف أن التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عام 1996 وعدم رغبة عرفات في التصدي (للإرهاب) الفلسطيني بعد اغتيال رابين دمرت ما تم بناؤه بين الجانبين في وقت سابق.

استمرت عملية انهيار الاتفاق على الرغم من توقيع اتفاق واي في أكتوبر 1998، والذي كان يهدف إلى وضع جدول زمني للخطوات المبينة في اتفاقات أوسلو، ووفقا لإنديك حتى نهاية ولاية نتنياهو الأولى في عام 1999، كان الاتفاق في وضع سئ للغاية . عندما تم انتخاب إيهود باراك رئيسا للوزراء، صحيح انه قام بتنفيذ الانسحابات التي وردت في اتفاق في معاهدة واي ريفر ، ولكن رفض تنفيذ المزيد من الانسحابات الأخرى وحاول التوصل إلى اتفاق على الوضع النهائي. وزعم إنديك: " انه إذا نظرنا إلى الوراء، فقد دمرت خطوة باراك هذه ما تبقى من اتفاقات أوسلو"، واضاف "لقد أيد رابين مقاربة مقاربة الخطوة خطوة ، فيما أيد باراك مقاربة تقول او كل شئ او لا شئ ، وبذلك بقينا من دون اي شئ " .

وبعد ذلك ، يشرح إنديك ، لم يتبق الكثير. ولم تأتي المحادثات التي جرت في كامب ديفيد في عام 2000 بأي جديد ، وبعد ذلك بوقت قصير اندلعت الانتفاضة الثانية. واضاف وقع شرخ جوهري في الثقة بين الطرفين. "لم يعد من الممكن إصلاحه " ، . وهكذا، عندما حاول الرئيس باراك أوباما بدء جولة أخرى من المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين في عام 2013، كانت فرص النجاح معدومة. وقال انديك الذي كان المبعوث الخاص للإدارة الامريكية إلى إسرائيل في ذلك الوقت "لم أكن أعتقد أن هناك اي امكانية للنجاح"، " وأحدا لم يكن يصدق ان شيئا سيخرج من ذلك " .

ومع ذلك، لا يزال إنديك يؤمن بالاسس التي وضعتها اتفاقات أوسلو. وقال: "لا يوجد هيكل آخر للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، قد يكون جوهر أوسلو مات ، لكن بنية الاتفاقات لا تزال ذات صلة". وأضاف وفقا لاعتقاده "إذا اتفق الجانبان على مناقشة المرحلة الثالثة(النبضة الثالثة) - التي توقفت عندها المحادثات في المرة السابقة - فسيكون ذلك أفضل أساس لتحريك عملية السلام. هذه الفكرة، المتمثلة في خطوات صغيرة تركز أولا على الأراضي، هي الفكرة التي يجب أن نعود إليها".

دان كريتزر : دبلوماسي امريكي رفيع المستوى وسفير الولايات المتحدة سابقا في تل ابيب

صحيح ان الولايات المتحدة لم تكن طرفا في المفاوضات التي ادت الى اتفاق اوسلو ، لكن دان كريتسر كان الدبلوماسي الامريكي الاقرب الى المباحثات منذ انطلاقتها . وأشار كيرتسر الذي كان موظفا رفيعا في وزارة الخارجية الامريكية عام 1993 وكان مكلفا باطلاع الادارة الامريكية على كل جديد فيما يتعلق بالاتصالات الفلسطينية الاسرائيلية الى ان عدم قيام الولايات المتحدة بالتدخل الفعال كان السبب الرئيسي الذي ادى الى انهيار المباحثات .

واضاف كيرتزر: "لم تكن الإدارة ترغب في السماع عن أوسلو لأنهم كانوا يؤمنون بدفع المفاوضات بين إسرائيل وسوريا قدما . انهم لم يرغبوا في الاستماع إلي مطلقا . لقد كان هذا محبطًا للغاية". وعلى حد قوله، فقد حاول وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، شمعون بيريس، عدم اعلام الأميركيين على المحادثات، لأنه كان يخشى حدوث تسريبات أو الإضرار بالمفاوضات الهشة . وعلى حد قوله، حتى بعد أن قام نائب بيريس، يوسي بيلين، باطلاعه والأدارة الامريكية على سير المحادثات، كان وزير الخارجية كريستوفر ورجاله مهتمين فقط بالمسألة السورية. فقط بعد أن جاء بيريس إلى كاليفورنيا لإطلاع كريستوفر على التقدم الذي تم تحقيقه في المفاوضات مع الفلسطينيين، بدأ وزير الخارجية كريستوفر ينظر الى الأمر بجدية.

ووفقا لكريتزر ، فإن حفل التوقيع بعد حوالي شهر في حديقة البيت الأبيض هو الحدث الأكثر أهمية في العملية برمتها. وقال كريتزر: "إن صورة عرفات وهو يصافح رابين أثبتت أنه شريك". ويوضح أنه على الرغم من تأخر الولايات المتحدة في الانضمام، إلا أنه يشيد باستعدادها للانضمام إلى العملية - إما عن طريق جمع المليارات لدفع المحادثات قدما أو عن طريق حشد الدعم من دول العالم. ووفقا له، فإن هذه الإجراءات جعلت من الممكن التوقيع على اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن بعد حوالي عام.

لكن كيرتزر عاد ووجه اصابع الاتهام للولايات المتحدة زاعما " انها استمرت في التهرب من الدور التي كان يتعين عليها القيام به بصفتها وسيط في المفاوضات " . وأوضح أن الاتفاق لم يذكر المستوطنات على الإطلاق ولم يذكر حدود مسؤولية السلطة الفلسطينية فيما يتعلق باتفاق مستقبلي - وهنا، على حد قوله، "كان ينبغي للولايات المتحدة أن تتدخل وتغلق الثغرات وتصحح حالة عدم التناسب ، لكننا لم نفعل ذلك".

وفي مايو/أيار 1994، أصبحت الحاجة إلى مشاركة الولايات المتحدة في المفاوضات واضحة. ووفقاً لكيرتزر، عندما جاء إلى القاهرة قبل التوقيع على اتفاق القاهرة (اتفاق غزة وأريحا أولاً)، كان الطرفان بعيدين عن الاتفاق. واضاف كريتزر: "كان لزاما علينا أن نحدد موعدا نهائيا حتى يعلموا أنه يتعين عليهم الانتهاء، ولكن عندما جئت كان من الواضح أنهم لن يتوصلوا إلى توافقات دون الضغط الأمريكي". وأضاف: "لكن مرة أخرى، لم نكن هناك"، في إشارة إلى ضعف تدخل الولايات المتحدة في الأيام التي تلت . "لقد حدث كل شيء في الوقت الذي واصل فيه الجانبان القيام بالأعمال التدميرية - البناء الذي تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والأعمال الإرهابية التي ينفذها الفلسطينيين ". وقال كيرتزر "، هذا كانت مقاربة تحمل وجهين لعملية السلام : هناك مفاوضات بين القادة، ولكن لا شيء يتغير على الأرض".

وبحسب قوله، فإن عدم تدخل الأميركيين، وقيامهم بمطالبة الاطراف باحداث تغييرات على الأرض، جعلت الاتفاق بلا معنى. وقال كيرتزر: "بمجرد أن يدرك اللاعبين على الأرض أنهم ليسوا مضطرين إلى التصرف وفقًا لما يقرره القادة ، فإن هذه الاتفاقات تصبح لا قيمة لها". واضاف أن اتفاقيات أوسلو لم تعد على مطروحة على جدول الأعمال، بل وأكثر من ذلك: لم يعد لها اي اهمية . والسؤال الوحيد بالنسبة له هو ما إذا كانت إسرائيل والفلسطينيون قادرون معاً على استجماع القدر الكافي من الشجاعة السياسية لإعادة اطلاق المفاوضات على أساس الفهم الذي تشكل بعد سنوات من اتفاقات أوسلو.

اهارون دافيد ميلر

قد يكون اهآرون ديفيد ميلر هو الدبلوماسي الأمريكي الأكثر مشاركة في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين على مر السنين. وفي عام 1991، ساعد الإدارة في واشنطن في التخطيط لمؤتمر مدريد، الذي كان أول مؤتمر للسلام بمشاركة ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين. وقال ميلر "كنت اشعر اني في السماء "،عندما جرى مدريد لكنه اشار الى انه اصبح اكثر تحفظا في المقارنة بين مدريد وأوسلو بشأن فرص السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وقال عندما جلس في حديقة البيت الأبيض وشاهد رابين يصافح عرفات، "اعتقدت أنني كنت أهلوس".

كان ميلر متفائلاً. وقال الدبلوماسي الكبير الذي خدم لسنوات في وزارة الخارجية الأميركية: "اعتقدت أن عملية السلام قد بدأت، وأننا وصلنا إلى نقطة اللاعودة. ونقلت هذا الشعور المبتهج إلى البيت الأبيض في عهد كلينتون". لكنه يدرك اليوم أن ذلك كان خطأً: "لقد كانت اتفاقيات أوسلو بمثابة انتصار لقوة الإرادة، ولكن حتى في ذلك الوقت كان بوسعك أن تعرف بسهولة إن مصيرها الفشل".

وعلى عكس كيرتزر الذي أشار إلى أن عدم مشاركة الولايات المتحدة في بداية المفاوضات كان عاملا سلبيا، يرى ميلر أنها كانت في الواقع علامة جيدة . وأوضح: «اعتقدت أن ما يفعلوه لوحدهم سينجح، ولم أفكر في الأمر تحليلياً، ولم أفحص مضمون الاتفاق، بل طريقة كتابته». وبحسب قوله، وخلافاً لادعاء كيرتسر، فإن الولايات المتحدة "حاولت بكل قوتها" الحفاظ على بقاء اتفاق أوسلو واهميته ، وفرص المفاوضات بين الأطراف. كما تحدث سابقيه ايضا ميلر يعتقد ان اغتيال رابين، وتصاعد الإرهاب بعد ذلك ، وانتخاب نتنياهو رئيساً للوزراء، هي العوامل التي تسببت في انهيار الاتفاقيات. لكنه يرفض المزاعم بأن بنية الاتفاقيات نفسها كانت معيبة. وقال ميلر: "عندما لا تعرف ما هو هدفك، فإن كل الطرق ستقودك إليه. ولو ركز الطرفان منذ البداية على الهدف النهائي، لانتهى التفاوض حتى قبل أن يبدأ".

ووفق رأيه ، فإن العنصر المفقود هو طرف ثالث الذي يمكنه العمل أمام الطرفين وتقديم عملية التنفيذ الفعلي للاتفاقات. وأوضح ميللر أن "كل شيء تم حمله على أكتاف رابين وعرفات". وزعم ميلر ، ان رابين وافق على اجراء

المحادثات مع عرفات فقط بعد أن أدرك أن الإدارة في واشنطن لن تكون قادرة على دفع اجراء محادثات مباشرة بينه وبين النظام في سوريا. وقال ميلر "لقد ادرك رابين أن عرفات اختار خيارات صعبة للغاية ليكون هناك إلى جانبه في سبتمبر 1993".

يقول ميلر إنه لو كان في وسعه لكان قد غير شيئين: كان سيمنع مقتل رابين، وكان سيتسبب في انتخاب جورج بوش الأب بدلا من بيل كلينتون في الانتخابات الرئاسية عام 1992. "لو بقي جيمس بيكر وزيرا للخارجية، لكان بإمكانه هو ورابين وبوش التوقيع على إحدى الاتفاقيات - إما مع عرفات، أو مع النظام في سوريا". لكن مع وجود كلينتون في البيت الأبيض، وفقا لميلر، تغيرت اللهجة. وأضاف " لقد أراد كلينتون أن يفتح صفحة جديدة مع إسرائيل. ومنعنا حتى أن نقول إن المستوطنات تشكل عائقا أمام السلام".

كما ذكر ميلر ثلاثة عناصر في اتفاقيات أوسلو لا تزال ذات صلة حتى اليوم. الأول هو التقسيم إلى مناطق ((Aو((Bو((C، وهو ما قد يطرح للنقاش مرة أخرى إذا تم التوصل بالفعل إلى اتفاق بين السعودية وإسرائيل؛ والثاني هو اعتراف إسرائيل بقيادة فلسطينية، واعتراف الفلسطينيين بالحكومة الإسرائيلية. والثالث هو تكريس مكانة الحركة الوطنية الفلسطينية. وقال إن "الكفاح المسلح ضد إسرائيل اتخذ شكلا منظما، وهو تنظيم يطمح إلى إقامة دولة. وهذه عناصر لن تختفي في المستقبل القريب، وهي نتاج مباشر لاتفاق أوسلو ".

دينيس روس

بصفته منسق شؤون الشرق الأوسط في إدارة كلينتون، يستطيع دينيس روس أن يقدم نظرة عميقة على اتفاقيات أوسلو. وقال روس: "كنت أتمنى لو كان لأوسلو إرث أكثر اثرا . اليوم، يرى الفلسطينيون أنها عملية تستهدف افراغ المفاوضات مع إسرائيل من محتواها، وهي في نظر معظم الإسرائيليين دليل على عدم وجود شريك. "

لكن في حينه ، كما يشير روس، كانت اتفاقيات أوسلو بمثابة "اختراق الحاجز السيكولوجي ". ووفقا لما قاله ، " حينئذ كانت هناك حركتان وطنيتان تتقاتلان على نفس الأراضي وعاشتا في عالم من الرفض والإنكار المتبادل، وهنا انتهى الأمر"، قال روس، "قلت لوزير الخارجية أن هذه الوثيقة ملهمة. واهميتها هي في وجودها بحد ذاته في العالم. إنها وثيقة تاريخية،قبل فيها إسرائيل والفلسطينيون وجود بعضهم بعضا .

ومثل أسلافه، يوافق روس أيضاً على أن الولايات المتحدة كانت مخطئة عندما لم تطلب من الجانبين احترام تعهدتاهما ، ولم تلزمهما بالخضوع للمساءلة. وأوضح أنه " لم يكن يتعين علينا تجاهل الاعمال الارهابية والمشاكل الامنية من الطرف الفلسطيني الجانب الفلسطيني، وعلى الجانب الإسرائيلي،لك ينبغي ينبغي لنا أن نتجاهل البناء في المستوطنات". واضاف ، حاولت الإدارة تسهيل الأمر على رابين في التعامل مع المعارضة اليمينية في إسرائيل، ولم ترد بالطريقة التي كان ينبغي أن ترد بها على البناء في الضفة الغربية.

ويوضح روس أن الإدارة كانت خائفة جداً من التشويش على العملية التي كانت قد بدأت بالفعل من دونها. وقال: "كنا على استعداد تام للدفاع عن العملية، وكنا مترددين في القيام باي شيء قد يضر بالاتفاقات"، مضيفا: "اعتقدنا أنه إذا كنا أكثر حزما فقد يؤدي ذلك إلى إبطاء المحادثات، ثم عندئذ يحل العنف مكانها ". لقد فكرنا في الأمر، لكن كان من السهل علينا إقناع أنفسنا بأن الأمر لا يستحق التدخل".

ومع ذلك، وجه روس انتقادات شديدة لمنتقدي الاتفاق . وقال: "لم يقدم أي طرف من معارضي اتفاق أوسلو حلا أفضل. فاليمين الإسرائيلي يعتقد أنه لا يجب علينا القيام بأي شيء، وأن على الحركة الفلسطينية ببساطة أن تلقي سلاحها وتتخلى عن طموحها في إقامة دولة". ولم يرَ الفلسطينيون تغييرا على الارض الامر الذي قاد في نهاية المطاف الى اندلاع انتفاضة اخرى " .

على الرغم من العيوب الكثيرة ، لا يزال روس يعتقد أن اتفاقيات أوسلو نجحت في تفصيل مهم للغاية: إنشاء جسم دولاني فلسطيني. وقال روس: "في السابق، لم يكن لدى الفلسطينيين أي شيء قريب من الحكومة. ربما لم يكن ذلك طموح الكثيرين منهم ، ولكن مع ذلك هناك إنجاز هنا لا ينبغي التقليل من شأنه ، السلطة

الفلسطينية هي نتاج مباشر لأوسلو. " علاوة على ذلك، اشار روس إلى أن اتفاقيات أوسلو لها منتج آخر مهم يميل الكثيرون إلى تجاهله: "أوسلو جعلت إسرائيل دولة يمكن للعرب أن يقيموا علاقات معها".

جمال هلال

عندما تُسأل الشخصيات الرئيسية في اتفاق أوسلو من هو أقرب شخص إلى لقب "البطل الأميركي المنسي"، يبرز اسم واحد مراراً وتكراراً: جمال هلال. وكان هلال مترجماً أميركياً مصرياً عمل في خدمة البيت الأبيض منذ أيام ريغان وحتى إدارة أوباما، وخلال اتفاقيات أوسلو كان مترجماً ومستشاراً في خدمة كلينتون وروس. حتى أن هلال التقى بعرفات على انفراد في محاولة أخيرة لإنقاذ المفاوضات. خبرته الواسعة، فضلاً عن كونه مصريًا أمريكيًا في رأس هرم الإدارة الأمريكية، تمنحه منظورًا فريدًا حول اتفاقيات أوسلو.

ومثل أسلافه، يعتقد هلال أيضًا أن عدم مشاركة الولايات المتحدة في الاتفاقيات كان خطأها. وقال هلال: "لم يكن لدينا أي دور في المفاوضات، لقد استضفنا الحفل فقط ، ولم نكن في وضع يسمح لنا باقتراح تغييرات أو تعديلات. لقد كنا ببساطة سعداء بما كان يحدث، لذلك وافقنا على العمل بالأدوات التي كانت لدينا". ويؤكد هلال على الاحترام الكبير الذي يكنه زعماء الدول العربية لرابين. "كنت أتحدث في كثير من الأحيان إلى أحدهم وأقول له شيئا ما ، فيقول لي: "هذا ليس صحيحاً، قال لي رابين كذا ". لقد صدقوه، وكانت كلمته منقوشة في الحديد".

هلال مقتنع بأن الخطأ الأكبر الذي ارتكبته إسرائيل هو الطريقة التي تعاملت بها مع اتفاقيات أوسلو، باعتبارها له نوع من المعروف للفلسطينيين. "إن التقدم في حل الدولتين لشعبين هو فكرة جيدة لإسرائيل، وليس للفلسطينيين. يعيش الفلسطينيون في صعوبات، اذن ما الذي استجد ؟ كان بامكان الفلسطينيين العيش لعقود اخرى كثيرة على نفس المنوال .

يعتقد هلال الآن أن تسييس الصراع يؤخر نهايته. "لن ينتهي الأمر بالسياسة. نحن بحاجة إلى قادة قادرين على النظر إلى ما هو أبعد من الظروف الحالية، والحفر عميقا في الجرح النازف - وليس فقط تضميده. إذا لم يكن لدى إسرائيل الاستعداد لتقديم أكثر من مجرد فتات للفلسطينيين". "لن يكون هناك أي تقدم. لن يعيش أحد بسعادة وثراء بهذه الطريقة. هذا لن يحدث حرفيًا."

وهناك مشكلة الأخرى، بحسب هلال، وهي أن إسرائيل لا تفهم مدى أهمية المشكلة الفلسطينية للعالم العربي بأكمله. وقال: "لا يمكن للدول العربية أن تتجاهل الظلم الذي يشعر به الشعب الفلسطيني، فهو أمر عاطفي وليس عقلانيا، وهذا هو الواقع سواء قبلتم به أم لا". وعلى حد قوله فإن إسرائيل تخطئ في تصورها أنه لا يوجد شريك في الجانب الفلسطيني. "لو أرادت إسرائيل قيادة فلسطينية لسمحت للفلسطينيين بإجراء انتخابات. ومن يقول لا لكل شيء سيجد نفسه بلا شريك وفي حالة من الفوضى". لكن هلال لا يوفر الجانب العربي والفلسطيني أيضا من انتقاداته ايضا . "جميع الأطراف مذنبون هنا."